جـــامعة آل البـــيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قســـــم اقتصاد المال والأعمال

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

عدم المساواة في توزيع الدخل وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

Inequality in income distribution and its impact on economic growth in Jordan

إعداد الطالب

خضر جاسم حمد فحل الجبوري

الرقم الجامعي (١٥٢٠٥٠٧٠١٢)

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

٢٠١٧/٢٠١٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

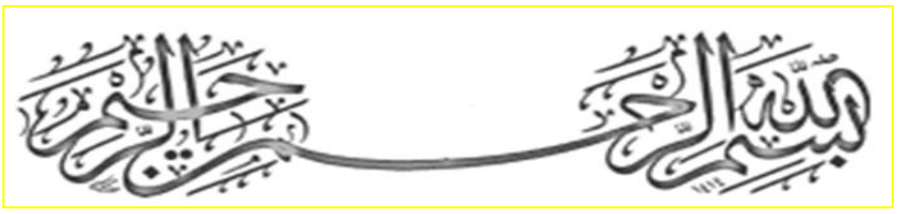

﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٧١ ﴾

(النحل الآية: ٨٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويـــــــض

أنا الطالب خضر جاسم حمد، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: خضر جاسم حمد

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

إنا الطالب: خضر جاسم حمد الرقم الجامعي:١٥٢٠٥٠٧٠١٢

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية التخصص: اقتصاديات المال والأعمال

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

عدم المساواة في توزيع الدخل وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العليمة، كما أنَني أعلن أنَّ رسالتي غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنَني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

عدم المساواة في توزيع الدخل وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

Inequality in income distribution and its impact on economic growth in Jordan

وأجيزت بتاريخ ٢٥ / ٧ / 2017م

إعداد الطالب

خضر جاسم حمد فحل الجبوري

الرقم الجامعي (١٥٢٠٥٠٧٠١٢)

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الاستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً داخلياً)	.....
الاستاذ المشارك تركي مجحم الفواز	(عضواً داخلياً)	.....
الاستاذ المشارك ابراهيم محمد خريس	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

إلى من أضاء لنا درب الحق.....من قال فيه عز وجل (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)

سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تمنيت أن يرى هذا الجهد المتواضع....

أبي رحمة الله

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها والتي ببركة دعائها تزداد النعم .....

أُمـــي أطال الله في عمرها

إلى سندي في الحياة إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي.....

إخـــوتي وأخـواتي

إلى رفيقة دربي ومن سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة بذرناه معاً.. وحصدناه معاً وسنبقى معاً.. بإذن الله. جزاها الله عني خيراً.....

زوجتي حفظها الله

إلى من برؤيتهم تزداد عزيمتي لتحقيق مستقبلهم....

أبنائي (زايد وزينب وجاسم)

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارةً تنير لنا سيرة العلم والنجاح. إلى من قيل فيهم (من علمني حرفا ملكني عبدا).....

أســـاتذتـــي الأعزاء

إلى رفقاء دربي أصدقائي وزملائي وأعزائي

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـــــكر والتقديـــــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد:

لا يسعني وأنَا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع إلا إن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كانَ العون والملاذ منذ اللحظة الأولى أستاذي الفاضل إبراهيم محمد البطاينة.

له الشكر كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وإرشادات كانت العون والسند في إنجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمَانَة العلمية بصدق وإخلاص في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، كما وأتقدم بالشكر إلى حضرات الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أنَ يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقيميها.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو ساهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ح
فهرس الجداول ..... ي
فهرس الأشكال ..... ي
ملخص الدراسة ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول الاطار العام للدراسة ١
المقدمة: ١
مشكلة الدراسة: ٢
أهداف الدراسة: ٢
أهمية الدراسة: ٢
فرضيات الدراسة: ٣
منهجية الدراسة: ٣
مصطلحات الدراسة: ٣
حدود الدراسة: ٤
الفصل الثاني الاطار النظري والدراسات السابقة ٥
المبحث الأول - الدخل وتوزيع الدخل ٥
المبحث الثاني - التفاوت في توزيع الدخل ١٠
المبحث الثالث - النمو الاقتصادي ١٨
المبحث الرابع - العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ٢٩
المبحث الخامس - نبذة عن الاقتصاد الأردني ٣٥
المبحث السادس - الدراسات السابقة ٤٢
الفصل الثالث المنهجية واختبار الفرضيات والنتائج ٥٠
منهجية الدراسة: ٥٠
مصادر جمع المعلومات: ٥٠
الاختبارات المستخدمة: ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج الدراسة: ٥٣
النتائج: ٥٧
الفصل الرابع مناقشة النتائج والتوصيات ٥٨
مناقشة النتائج: ٥٨
التوصيات: ٦٠
قائمة المراجع ٦١
أولاً- المراجع باللغة العربية: ٦١
ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية: ٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١.	بعض المؤشرات الاقتصادية الحيوية للاقتصاد الأردني لمدة (٢٠٠٩-٢٠١٦)	٥٠
٢.	السلسلة الزمنية لمعامل جيني الخاص بالتفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي للأردن للمدة (١٩٩٣- ٢٠١٦)	٥١
٣.	اختبار فيلبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	٦٧
٤.	نتائج اختبار سكون البواقي	٦٧
٥.	اختبار التكامل المشترك	٦٨
٦.	نتائج تحليل الانحدار	٦٩

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١-٢	منحنى لورنز	١٧
٢-٢	مخطط لمعامل جيني وهو المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط وتر المثلث	١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم المساواة في توزيع الدخل وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد الطالب: خضر جاسم حمد فحل الجبوري

إشراف: الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على اثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها تم استخدام المنهج القياسي لاختبار فروض الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data))، والتي تمثل بيانات الاقتصاد الأردني خلال فترة زمنية معينة تمتد من سنة (١٩٩٣- ٢٠١٦)، ولقياس الأثر بين متغيرات الدراسة اتبعت أساليب التقدير الخاصة بالنماذج المتجمعة، ونماذج التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، وبعد إجراء التحليل الإحصائي تبين وجود أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن أي أن التفاوت لو ارتفع بمقدار وحدة واحدة فأن النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار(٧،٥١٢) وحدة .

الكلمات المفتاحية: عدم المساواة في توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، معامل جيني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Inequality in income distribution and its impact on economic growth in Jordan

Prepared by:

Khudhur Jassim Al-Jbouri

Supervised by:

Prof. Dr. Ibrahim M. Al-Batayneh

ABSTRACT

The study aimed at identifying the effect of inequality in the distribution of income on economic growth in Jordan. In order to achieve the objective of the study and to test its hypothesis, the standard methodology was used to test the hypotheses. The researcher relied on the data series, (1993 - 2016). In order to measure the effect of the variables of the study, the estimation methods for the aggregated models, the static effects models, and the random effects were used. After the statistical analysis, there was a statistically significant negative effect at the level of α (0.05) Tozy The income on economic growth in Jordan, i.e. if the increase is increased by one unit, economic growth will decrease by (7,512) units..

Keywords: Inequality in income distribution, economic growth, Gini coefficient.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد مسألة الدخول وعدالة توزيعها من الموضوعات المهمة التي تثير الاهتمام ليس في مجال الاقتصاد فحسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، حيث إن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل له انعكاس سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية. وان عملية النمو الاقتصادي السريع تؤدي إلى ازدياد التفاوت بين دخول الأفراد، ومن أجل تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل أو على الأقل تجنب ازدياد التفاوت في ذلك التوزيع يمكن التضحية بنسبة من النمو الاقتصادي ذلك أن توزيع الدخل أكثر عدالة من نسبة النمو الاقتصادي.

وتناول الاقتصاديون منذ بداية النهضة الاقتصادية في القرن التاسع عشر العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، فهناك من يرى ان التفاوت في توزيع الدخل عاملاً محفزُ للنمو الاقتصادي، في حين اعتبره أخرون معوقا لعملية النمو، فالاقتصاديون الكلاسيك يقرون بأن التفاوت في توزيع الدخول محرك قوي لعملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق زيادة ادخارات الأغنياء الذين يمتازون بارتفاع الميل الحدي للادخار، والذين بدورهم سيقومون باستثمار هذه المدخرات، وبذلك يعمل هذا التفاوت على تعزيز النمو الاقتصادي.

وقد رأى عدد من العلماء صحة هذه الرؤيا في حال انه تم استخدام هذه المدخرات بالعملية الاستثمارية التي تنفع عملية النمو الاقتصادي.

من جانب آخر قال الكينزيون عكس ما قاله الكلاسيك حيث أكدوا على ان التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد، والذين يشكلون الغالبية من السكان، وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال وهذا يقوم بإعاقة النمو الاقتصادي، يضاف إلى ذلك ان التفاوت في توزيع الدخول يزيد من استهلاك السلع التفاخرية لدى أصحاب الدخول المرتفعة واستيراداتها التي هي عامل معوق أكثر من كونها عامل تقدم، وأشارت العديد من الدراسات التجريبية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا إلى ارتفاع معدلات النمو المنخفضة وارتفاع معدلات التفاوت، مما أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى إعادة النظر في العلاقة بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي، حيث قدمت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية الدليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن عدم المساواة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، فيما قدمت دراسات أخرى وجهة نظر جديدة تفيد بعدم وجود علاقة تربط بينهما .مع ذلك ماتزال العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي يشوبها الغموض وعدم التأكد، بسبب تضارب نتائج الدراسات النظرية والتجريبية المختلفة.

أما هذه الدراسة فقد بينت ان هناك اثر لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي وتطابقت مع ما قاله الكينزيون من ان عدم المساواة او التفاوت في التوزيع يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ، حيث وجدت البيانات والتحليل ان التأثير بين متغيرات الدراسة تأثير سلبي أي أنه كلما زات عدم المساواة في توزيع الدخل في الأردن فأن النمو الاقتصادي يتجه إلى الانخفاض وهذا ان دل فيدل على ان التأثير قوي بين المتغير الأول عدم المساواة على المتغير التابع النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الجدل القائم حول أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (١٩٩٣- ٢٠١٦)، وهل أن هذا التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى ارتفاع او انخفاض النمو الاقتصادي في الأردن؟ ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي (ما أثر التفاوت أو عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن؟)

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٦. وهل ان الارتفاع او الانخفاض في عدم المساواة يؤدي إلى تغيير في النمو الاقتصادي ام لا ؟

أهمية الدراسة:

اهتمت الدراسة بتحليل أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي لكون هذا الأثر يستحوذ على اهتمام الأنظمة الاقتصادية والمؤسسات والأفراد نظراً لارتباطها بعدة قضايا اجتماعية وسياسية داخل المجتمعات ولها تأثير محلي ودولي، حيث ترى بعض المجاميع الاقتصادية ان عدم المساواة في توزيع الدخل تزيد من النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات لدى الأغنياء، أما الفئة الأخرى فقد رأت ان عدم العدالة لها تأثير سلبي على النمو وقد بينت الدراسات السابقة ان نسبة النمو الاقتصادي في الأردن وصلت لمستويات ضعيفة مقارنه بالتفاوت في توزيع الدخول وهذا ينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

١- وجود أثر سلبي ذو دلاله إحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جيني) على النمو الاقتصادي في الأردن.

٢- عدم وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جيني) على النمو الاقتصادي في الأردن.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج التحليلي عند التعرض للأطر النظرية للدراسة فيما يستخدم المنهج القياسي لاختبار فروض الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data)، والتي تمثل بيانات الاقتصاد الأردني خلال فترة زمنية معينة، ولقياس الأثر بين متغيرات الدراسة اتبعت أساليب التقدير الخاصة بالبيانات من خلال تقدير النماذج المتجمعة، ونماذج التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية.

مصطلحات الدراسة:

معامل جيني: وهو يمثل مؤشر عدم المساواة في العينة المختارة، أو هو احد مقاييس التشتت الإحصائي حيث يقيس هذا المؤشر عدم المساواة بين قيم مختلفة من التوزيعات (مثل الدخل والإنفاق)، ويتراوح المؤشر بين الصفر الذي يمثل نسبة المساواة التامة وبين الواحد الصحيح (البطران،٢٠١٣).

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: وفقا لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي (IMF,2014).

الدخل: هو مجموع ما يتلقاه أو يكسبه شخص أو أسرة نقداً خلال فترة معينة في الغالب تكون سنة واحدة (المحمدي،٢٠١٥)

النمو الاقتصادي: هو الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي في بلد معين خلال فترة معينة (الزرري،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يشمل الإطار المكاني للدراسة المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: يشمل الاطار الزماني للأعوام ١٩٩٣/٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول - الدخل وتوزيع الدخل

تمهيد:

لقد حصلت في الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية، سواء من خلال التجارة الدولية وتناميها والعولمة، أو من خلال التقدم التكنلوجي السريع وما أحدثته من تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، أو من خلال تغيير الدول لأنظمتها الاقتصادية. كذلك كان للأزمات المالية التي عصفت في الدول آثار سلبية على مختلف الدول، مما أثر على معدلات النمو المختلفة، مما احدث تغييراً في معدلات الوزن النسبي لمختلف الاقتصادات في العالم، وكان لكل هذه التطورات تأثيراً مهماً على توزيع الدخل في دول العالم وفيما بينها أيضاً، وقد اختلفت الطرق التي يتم من خلالها توزيع الدخل، فهناك توزيعان: هما التوزيع الوظيفي للدخل، وهو الذي يدرس التوزيع بين عوامل الإنتاج، والتوزيع الشخصي للدخل وهو المقصود بتوزيع الدخل فيما بين الأسر أو الأفراد، بغض النظر عن مصادر تلك الدخول، كما تتعدد المؤشرات التي يمكن ان تقيس هذا التفاوت في توزيع الدخول، حيث يعتبر معامل جيني ومنحنى لورنز ومؤشر تايل أكثر هذه المؤشرات استخداماً، وعلى الرغم من التطور الذي حصل في العمليات الإحصائية المتاحة حول توزيع الدخل، إلا إنها تعاني من وجود نقص كبير في بياناتها، مما يؤثر على وضوح الصورة الشاملة والدقيقة للطرق التي تطورت بها عدم المساواة في توزيع هذه الدخول خصوصاٍ في المدى الطويل (ياسين،٢٠١٣).

إن التفاوت في توزيع الدخل من المواضيع التي تثير الاهتمام ليس في المجالات الاقتصادية فحسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية وغيره. وقد تصاعد هذا الاهتمام منذ ستينيات القرن العشرين، عندما أظهرت التجارب لعدد من الدول النامية، إن التفاوت في توزيع الدخل تزداد حدته في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي، وهو أمر يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي، وهذا امر لا يمكن تلافيه الا اذا انتهجت الدول سياسات فعالة يمكن ان تعتمدها تلك الدول من أجل ان تخفف حدة التفاوت في التوزيع (بخيت وموسى،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع كل هذا فأن الحقيقة التي يمكن استنتاجها هي ان التفاوت في الدخل قد تغير بشكل كبير بمرور الوقت في جميع دول العالم حتى المتقدمة منها وذلك بسبب، الأزمات الاقتصادية، والتغيرات في الاطار الاقتصادي الدولي. مما أدى إلى اتساع تفاوت الدخل بصورة كبيرة في كل المناطق على المعمورة تقريباً. حيث ظهر اتساع هذا التفاوت في البلدان الآسيوية وذلك نتيجة لسرعة النمو الاقتصادي فيها، وقد حدثت في أمريكيا اللاتينية نتيجة للركود والكساد الاقتصادي، وأيضاً في دول الاتحاد السوفيتي بعد تفكك الاتحاد. وكل هذا يبين ان العلاقة بين التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي هي علاقة معقدة ولا يمكن ان تعرض في اتجاه الارتفاع والانخفاض (محمد وعودة،٢٠١١).

أولاً: مفهوم الدخل

هناك تعاريف عدة للدخل تختلف باختلاف مصادر الحصول عليها وسنأخذ التعريف الأكثر شيوعاً وهو كما يعرفه سام ويلسون، هو مجموع ما يتلقاه أو يكسبه شخص أو أسرة نقداً خلال فترة معينة في العادة تكون سنة واحدة (التميمي،٢٠١١)، وهو أيضاً يشمل كل شكل من أشكال الدخل من عناصر الإنتاج أو من الإعانات أو التحويلات(البطران،٢٠١٣)، وهو أيضاً مجموع كل دفعات الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات وغيرها من أشكال الكسب خلال فترة معينة من الزمن (Karl, 2007)

ويمكن تعريفة أيضاً انه (مجموع الأجور والرواتب وما في حكمها لقاء خدمات العمل المؤداة، والعوائد المتحققة بسبب ملكية مجموعة من عوامل الإنتاج، كالأرض، والمباني والعقارات) (Ostry,2014)، وهو أيضاً كافة الإعانات والتحويلات الجارية كافة مطروحاً منها الضرائب المباشرة، مضافاً اليها صافي السلف والديون (المشهداني، ٢٠١١).

ثانياً: مصادر تكوين الدخل

إن مصادر تكوين الدخل قد حددت بما يلي:-

أ- الأجور والرواتب، وما في حكمها كالمكافآت والمخصصات والمزايا بشكلها النقدي والعيني.

ب- الدخول التحويلية، وما في حكمها كالمنح والإعانات والهدايا والتقاعد وغيرها.

جـ- الدخل من الملكية للغير، ويشمل ملكية المباني، والأراضي الزراعية، والآلات والمكائن الزراعية، ووسائط النقل، والإيجارات التقديرية، وغيرها من أنواع الملكية.

د- الدخل من النشاط الاقتصادي، وهو ذلك الدخل المتأتي من ممارسة الفرد العمل لحسابه الشخصي، أو صاحب عمل في مجالات النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والتشييد والبناء والنقل والتخزين والخدمات وغيرها من النشاطات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- مصادر أخرى للدخل، كأرباح الأسهم وفوائد السندات والوقائع.(saunders,2004).

ثالثاً: طرق توزيع الدخل:

تختلف الطرق التي ينظر من خلالها إلى توزيع الدخل، حيث يشمل مفهوم التوزيع للدخل تفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، وبشكل أدق يعني تحديد الحجم النسبي لهذه المكافأة، وتوجد هناك ثلاث طرق يمكن اعتبارها الأوسع لتوزيع الدخل وهي التوزيع الوظيفي للدخل والتوزيع الشخصي للدخل والتوزيع حسب الشريحة للدخل وسنأخذ تفاصيلها بالإيجاز:

١- التوزيع الوظيفي للدخل:

يقصد به توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بحسب مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وبذلك فإن دخل الفرد يعتمد على عناصر الإنتاج التي يمتلكها. وتعتبر نظرية التوزيع في هذه الحالة حالة خاصة من نظرية الأسعار. فالأجور هي سعر العمالة، والفائدة هي سعر رأس المال، والإيجار هو سعر الأرض، والأرباح هي سعر المنظم، حيث تتحدد أسعار عوامل الإنتاج نتيجة التفاعل بين الطلب والعرض على مختلف هذه العوامل (عثامنه، ٢٠١٠).

ومن خلال التوزيع الوظيفي أصبحت هناك علاقة بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع حيث اصبح لعناصر الإنتاج أهمية كبيرة مقارنة بمالكيها، ومن خلال هذه الطريقة يمكن المقارنة بين توزيع الدخل وبين عوامل الإنتاج الأربعة السابقة، مثلاً. حيث يمكن المقارنة بين دخول العمل ورأس المال، أو بين مالكي عامل إنتاج بعينة، وبصورة ابسط انه من خلال هذه الطريقة يمكن ان نقارن أجور عمال في صناعة معينة مع أجور عمال بصناعة أخرى (السلطاني،٢٠٠٧).

٢- توزيع الدخل حسب الشريحة:

ويقصد بهذا النوع من أنواع التوزيع هو ان الدخل يكون حسب شريحة المتلقي أو حسب تصنيف المتلقي للدخل أو حسب الفئة التي ينتمي اليها، مثل توزيع الدخل حسب الجنس ذكر أو أنثى، أو التوزيع حسب التنوع الجغرافي مثل التوزيع بين الريف والحضر، وقد صنف على ان هذا النوع من التوزيع منصفاً لأنه يجمع التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي (السيد،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التوزيع الشخصي للدخل:

هو توزيع الدخل على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمتهم في العملية الإنتاجية أو عدمها، وهو يهتم بمستويات الدخل دون الاهتمام بمصادر الدخول التي يحصل عليها الأفراد، بمعنى انه بالإمكان ان يحصل هؤلاء الأفراد على دخلهم من العمل أو من عوائد رأس المال أو من الإعانات أو من المعاشات التقاعدية (البنداري،٢٠١٠).

رابعاً: العوامل المؤثرة في توزيع الدخل:

إن تحديد العوامل المؤثر على توزيع الدخل يعتمد بشكل رئيسي على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التفاوت في توزيع الدخول. ونظراً لطبيعة التشابك بين هذه المتغيرات فإن من الصعب تحديد أثر كل متغير من هذه المتغيرات على توزيع الدخل نظرياً بمعزل عن العوامل الأخرى، لهذا فان الأساس النظري في تفسير هذه العلاقة يعتمد على مجوعة من الافتراضات التي تأخذ بنظر الاعتبار التداخل في العلاقات بين هذه المتغيرات (ابو احمد، ٢٠١٠):

أ- العوامل الديموغرافية:

يؤثر النمو السكاني بشكل مباشر على عرض العمل، فارتفاع معدل النمو السكاني قد يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، ذلك لان نسبة كبيرة من قوة العمل ستتجه إلى الوظائف ذات الدخول المتدنية خصوصاً في القطاعات الصناعية التقليدية في الدول النامية (مخلوف، ٢٠٠٦).

وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الطعام وهذا بدوره يؤدي إلى نشاط القطاع الزراعي وتحسن الوضع للعاملين في هذا القطاع، فمثلاً، اذا كان هذا القطاع قادراً على الاستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب فان هذا سيؤدي إلى تقليص الفجوة بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، ولكن هذا الطلب على القطاع الزراعي لن يساهم في تقليل التفاوت داخل القطاع، وذلك لأن هذا الطلب على المواد سيصب في مصلحة كبار المزارعين، وهذا سيؤدي إلى ظهور تفاوت في الدخل داخل القطاع الواحد (بخيت وموسى، ٢٠١٥).

ب- العوامل الثقافية:

يمكن تفسير هذه العلاقة في ان التفاوت في توزيع دخل العمال مثلا يكون نتيجة الاختلاف في نوعية العمل. وبشكل مختصر يمكن ان يعتبر التعليم الأساس للأفراد من الطرق المناسبة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل، كما ان الاستثمار في التعليم للمستويات المختلفة يمكن ان يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال عدة دراسات حيث أظهرت هذه الدراسات إلى ان هناك علاقة سالبة بين معرفة القراءة والكتابة والتعلم والتفاوت في توزيع الدخل لمجموعة كبيرة من الدول النامية (السيد،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- العوامل الصحية:

يعتبر الوضع الصحي للأفراد من محددات توزيع الدخل للأفراد، حيث ان الأوضاع الصحية السيئة تفرض ظروفاً معيشية صعبة على الأفراد وذلك لانهم لا يستطيعون المشاركة في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عليه من تحسين في مستوى دخل الأفراد العاملين في القطاعات والنشاطات الاقتصادية، لهذا يتوقع ان يؤثر تدهور الوضع الصحي بشكل سلبي على عدالة توزيع الدخل (Catalano and Bfaff,2015).

د- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أثبتت الدراسات التطبيقية باستخدام التحليل المقطعي ان معامل جيني في الدول ذات الدخل المنخفض اعلى منه في الدول الأخرى، كما أظهرت الدراسات على المدى الطويل ان العلاقة بين معامل جيني وبين متوسط الدخل الفردي تأخذ شكل الحرف (U) لمجموعة كبيرة من الدول النامية (محمد، ٢٠٠٨).

أما العلاقة بين نسبة التحضر والتفاوت في توزيع الدخل، فيمكن القول ان الريف يتمتع بخصوبة عالية مقارنة بالقطاع الحضري، ونظراً لهذه الخصوبة في الريف سيتوفر فائض في عرض العمل مما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل، وهذا يساهم في تحسن متوسط دخل هؤلاء الأفراد في حال حصولهم على فرصة عمل، وان هجرة هؤلاء الباحثين عن العمل هي في الأساس عبارة عن فائض في عرض العمل لدى القطاع الزراعي، ونتيجة لانتقال هؤلاء إلى المدينة فانهم سيشاركون في أعمال وقطاعات مختلفة مما يحسن نشاط القطاع الصناعي. وهذا بدورة سيؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد (Habibullah, Affizzah, and Puah,2012).

ويرى عدد من الباحثين انه يمكن تحليل العلاقة من الناحية النظرية على مستوى القطاع الزراعي بشكل مستقل من أجل أن نعرف أثر التغير في نسبة مشاركة هذا القطاع على التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد العاملين في القطاع نفسه، فمن المعروف أن زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تعني زيادة مساهمته في تفاوت الدخل الكلي. وبما أن التفاوت في القطاع الزراعي اعلى منه في باقي القطاعات فإن العلاقة بينه وبين معامل جيني هي علاقة إيجابية، أي إن ارتفاع مشاركة القطاع الزراعي في الدخل الكلي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل في العاملين في القطاع نفسه (المحمدي وعبيد،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني - التفاوت في توزيع الدخل

يعتبر التفاوت في توزيع الدخل من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من قبل دول العالم وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس على مستويات مختلفة من النمو(التميمي،٢٠١١) وان التفاوت في توزيع الدخل ظاهرة واضحة المعالم وخصوصاً في الدول النامية، حيث تتركز المداخيل بيد فئة قليلة من السكان، وان هذه المشكلة تعد من ابرز المشكلات وأخطرها على الاقتصاديات التي تواجهها هذه الدول، فلو ان الناتج المتاح يكفي جميع الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم ما كان هناك مشكلة في التوزيع أساساً، لذلك فان هذه المشكلة ترجع إلى أسباب اقتصادية تعاني منها كثير من دول العالم وان كانت هناك درجات مختلفة في هذا التفاوت من دولة لأخرى (الإبراهيمي، ٢٠٠٦).

أولاً: مفهوم التفاوت في توزيع الدخل:

رغم تعدد طرق تعريف التفاوت، لا يوجد تعريف واضح فيما بينها، فكلها تتركز حول تباين نسبة ما تحصل عليه كل شريحة من الأفراد أو الأسر في المجتمع، مقارنة بنسبتهم من مجموع السكان، ويعكس تعريف البنك الدولي هذه الحقيقة. فقد حدد البنك الدولي التفاوت على انه (هو تشتت التوزيع، سواء كان توزيع الدخل أو الإنفاق أو أيا من معايير رفاهية المجتمع(The World) Bank,2013).

وان دراسة التفاوت هي تحليل للتباينات بين الناس في الحصول على الموارد الاقتصادية. ويعتمد تحليل التفاوت على مقارنة الأنصبة النسبية للدخل للفئات المختلفة، وليس القيمة النقدية المطلقة للفروق بينها (Saloman,2006).

ويمكن تعريف التفاوت في توزيع الدخل بانه تمثيل أو تصوير رقمي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين (سعد الدين، ٢٠٠٨).

إن ظاهرة التفاوت هي ظاهره متواجدة في جميع المجتمعات، ولا تعني مشكلة التفاوت الانحراف عن العدالة الكاملة، أي بمعنى انه كل فرد يحصل على دخل يساوي نسبته إلى عدد السكان وبهذا يحصل الجميع على نصيبهم بطريقة متساوية من الدخل. وهناك فرضٍ آخر، وهو التفاوت التام الذي يحصل فيه شخص واحد على كل الدخل (محمد وعودة، ٢٠١٤).

ثانياً: محددات التفاوت في توزيع الدخل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان التفاوت في توزيع الدخل يعتمد على جملة من العوامل التي تحدد درجة هذا التفاوت في الدخل، التي يمكن ان نتناولها بصورة مبسطة فالدور المتوقع الذي يمارسه القطاع الخاص، له الأثر الكبير في زيادة حجم الاستثمار والتخفيف من حدة البطالة وعدم الاستقرار، وانتعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إعادة تأهيل وهيكلة المشاريع الصناعية والزراعية باعتبارها العامل الأساسي في النمو الاقتصادي (سكيك،٢٠١٥)، ان ارتفاع معدلات التضخم تلعب دوراً مهماً في التأثير غير المرغوب فيه على معدلات الفقر وزيادة نسب التفاوت في توزيع الدخول، وذلك من خلال ما يحدث من اختلال في العلاقات والأوضاع الداخلية بين طبقات المجتمع والفئات المختلفة وهذا بدورة يدفع باتجاه زيادة التفاوت في توزيع الدخل (النجفي،٢٠١٢)، وان أدوات السياسة النقدية والسياسية المالية تلعب دوراً مهماً حيث تعد أدوات السياسة النقدية من الأدوات المهمة في تحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخل ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض الفقر، ان السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية وطرق إنفاق هذا التمويل (ونوس،٢٠١١)، ويعد الحصول على الدخل المتوقع كنسبة من العمل والقيمة الحقيقية للأجور التي يحصل عليها العاملون احد اهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر للأسرة لأنه يعبر عن مستوى معيشتها، وكلما زادت العدالة في التقارب في هذه الأجور في كلا القطاعين العام والخاص فإن نسبة التفاوت في توزيع الدخل ستنخفض (الجابري، ٢٠٠٩).

ثالثاً: طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل:

هناك عدة مقاييس للتفاوت في توزيع الدخل ولعل اهم هذه المقاييس هي(Hassina,2014).

١- مقاييس العرض الجدولي:

وتعد هذه المقاييس واحدة من الخطوات الأساسية لقياس التفاوت في توزيع الدخل، وذلك من خلال عرض البيانات المتوفرة تنازلياً أو تصاعدياً، مع عدد الأفراد الذين ينتمون إلى كل فئة من هذه الفئات، مثل حساب متوسطات الأجور والأرباح في الأنشطة الاقتصادية، أو حساب النسب المئوية التراكمية لبيانات الإنفاق في ميزانيات الأسر، فضلاً عن ذلك فإن هذا الأسلوب يعد ممهداً لأساليب لاحقة.

٢- مقاييس العرض البياني:

إن الأشكال البيانية تعد واحدة من المقاييس الجذابة التي تعتمد على تأشير التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر داخل المجتمعات وعلى فترات زمنية مختلفة فضلاً عن اعتمادها على المقارنات الدولية، ومن الأمثلة على هذه الأشكال البيانية، منحنى لورنز، ومعامل جيني، ومؤشر كوزنتس، عرض بين، منحنى باريتو (ياسين، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- مقاييس العرض الرياضي:

إن هذا النمط من المقاييس يعد الأكثر تطوراً في مجال قياس التفاوت في توزيع الدخل، لأنه يعطي أرقاماً كمية عن التفاوت في التوزيع، بالإمكان اعتمادها بكل سهولة لأغراض المقارنات الدولية كما يمكن اعتمادها في البلد الواحد، ويتضمن هذا النموذج عدداً من المقاييس الإحصائية أو مقاييس طورت عن المقاييس الإحصائية ولعل من ابرزها مقاييس التشتت، كالمدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ومعامل كوزنتس، ومعامل جيني ويعد معامل جيني من اشهرها وأكثرها استعمالاً (المشهداني، ٢٠١٢)

وهناك مقاييس أخرى للتفاوت في توزيع الدخول ولكنها اقل استخداماً ومن أمثلتها (معامل ثايل، ومعامل شامبرنون)، والجدير بالذكر ان هناك حالات للمقاييس تعطي نتائج متباينة، مثلا قد يظهر معامل جيني ان بلداً اشد تفاوتاً في توزيع الدخل من بلدٍ آخر، في حين يظهر معامل كوزنتس العكس من ذلك (الابراهيمي، ٢٠٠٦).

رابعاً: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل:

لقد اهتم الإحصائيون والاقتصاديون كثيراً من اجل التوصل إلى مقاييس تقيس درجات التفاوت في توزيع الدخل، وقد توصلوا إلى عدد منها وسنشرحها بإيجاز (علي، ٢٠٠٦):

أ- منحنى لورنز: يعتبر منحنى لورنز الذي يوضحه الشكل (٢-١) احد اهم الأشكال الهندسية التي تساعد على الاستدلال وقياس حالة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع، حيث يعكس المنحنى مدى الاقتراب من حالة المساواة في توزيع الدخل استناداً إلى المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل في المجتمع (محمد وعودة،٢٠١٤).

ويوضح العلاقة الرياضية الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل أي السكان، ونسبة دخولهم من الدخل الإجمالي، حيث يعتمد المنحنى على تقسيم السكان إلى فئات خمسية بالمجمل أي ٢٠% لكل فئة، أو فئات عشرية ١٠% لكل فئة، طبقاً لتصاعد مستويات الدخل ومن ثم تحدد نسبة الدخل الإجمالي لكل مجموعة دخلية (احمد،٢٠١٣).

ولقد استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O. Lorenz)، عام ١٩٥٠، وهو يعد حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً في التعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة، وهو واحد من اهم المؤشرات المستخدمة في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول، ويستخدم هذا المنحنى للتعبير عن عدالة توزيع الدخل من جهة، إضافة إلى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس عدم المساواة والتفاوت المرتبطة والمشتقة عنه (سكيك،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستناداً إلى المعلومات التي تتوفر حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع يمكن رسم المنحنى بأتباع الخطوات التالية:

- ترتيب أفراد المجتمع ترتيباً تصاعدياً من الأفقر إلى الأغنى.
- استخراج التوزيع النسبي لدخول الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لدخول الأفراد).
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوٍ للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على إجمالي الدخل مساوياً للواحد أو ١٠٠% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي لدخول الأفراد).
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد المقابل لنسبة الدخول التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان.
- رسم مثلث قائم ومتساوي الأضلاع، حيث توضع الفئات السكانية على المحور الأفقي والأنصبة التراكمية للدخول على المحور العمودي (ياسين،٢٠٠٩)

وما موجود في الشكل يمثل وتر المثلث العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، أي ان كل النقاط الواقعة على هذا الوتر تكون نسبة السكان التراكمية مساوية لنسبة الدخل التراكمي، والنقطة التي تقع في منتصف الوتر تعني ان ٥٠% من السكان تحصل على ٥٠% من الدخل، اما منحنى "لورنز" الذي يبتعد عن خط العدالة التامة اي(وتر المثلث) فإنه يبين ان هناك ارتفاع في حدة التفاوت في الدخل، وكلما اقترب المنحنى من خط العدالة (وتر المثلث) كلما قلت حدة التفاوت في توزيع الدخل (سراج، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

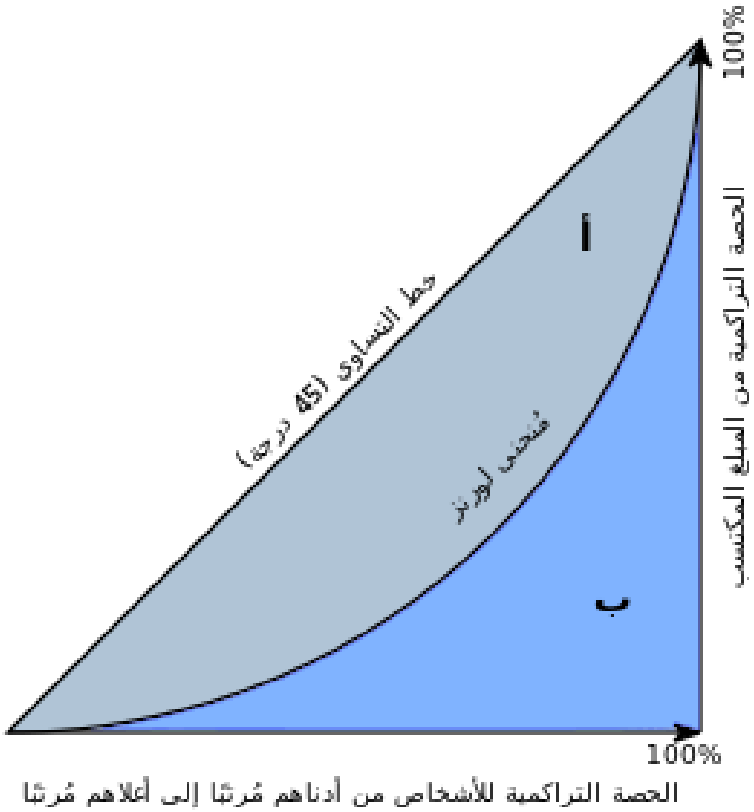

الشكل (٢-١) منحنى لورنز

المصدر: (ياسين،٢٠٠٩)

ب- معامل جيني:

يعتبر معامل جيني من مقاييس التشتت الشائعة في قياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل وتمركزها لدى فئات محدودة داخل المجتمع، وقد طور من قبل العالم الإيطالي (كواردو جيني في كتابة variability and mutability) المنشور عام ١٩١٢م، ويقيس هذا المعامل عدم المساواة بين قيم مختلفة من التوزيعات، ويتراوح بين الصفر وهو وتر المثلث ويمثل مرحلة العدالة التامة في توزيع الدخل وبين الواحد الصحيح (١٠٠) إلى المقياس المئوي، معبراً بذلك بحالة عدم المساواة التامة بين جميع القيم (احمد،٢٠١٣)، وتعبر قيمة معامل جيني (٠،٥٥) أي ٥٥ فأكثر على المقياس المئوي فما فوق حالة عدم المساواة المرتفعة، والقيمة التي تقع بين (٠،٤٥ و٠،٥٥) أي (٤٥-٥٥) على المقياس المئوي على مستوى متوسط من حالة المساواة في الدخل، في حين ان القيم الواقعة من (٠،٣٥ إلى ٠،٤٥)، تعبر عن نسب منخفضة من حالة عدم المساواة (النجفي، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

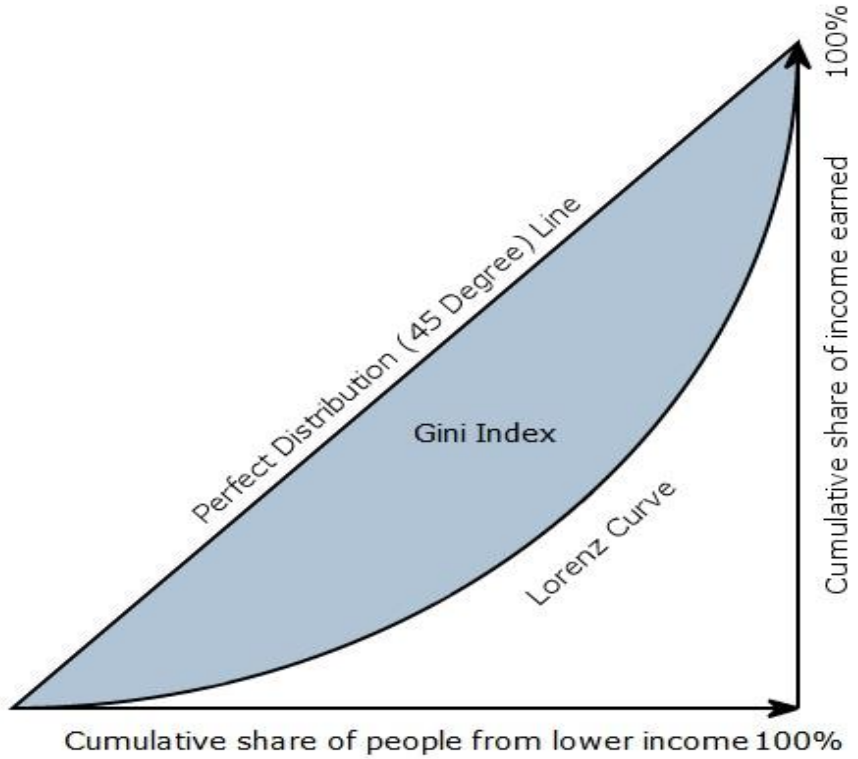

الشكل (٢-٢) مخطط لمعامل جيني وهو المنطقة المحصورة المضللة بين منحنى لورنز وبين خط وتر المثلث

المصدر: (ونوس،٢٠١١)

وبصورة أبسط فإن معامل جيني يستمد فكرته من منحنى لورنز حيث يتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية عن طريق حساب نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط الوتر للمثلث وكما مبين في الشكل (٢-٢) وهناك صيغتان لحساب معامل جيني وهما (سكيك، ٢٠١٥):

الصيغة الأولى:

$$G = 1 - 1/10000 \sum (si + si - 1) wi$$

حيث ان:

Si= التكرار النسبي التراكمي لدخل الفئة اللاحقة.

Si_1= التكرار النسبي التراكمي لدخل الفئة السابقة.

Wi= التكرار النسبي لفئات الأسر.

G= معامل جيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك معادلة بسيطة من خلالها يمكن استخراج معامل جيني وهي:

$$\frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد}}{\text{المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد}}$$

وكلما كبرت قيم البسط ارتفع معامل جيني وازداد التفاوت في توزيع الدخل، وتتراوح قيم معامل جيني بين الصفر الذي يمثل العدالة التامة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل (علي، ٢٠٠٧).

الصيغة الثانية: معادلة معامل جيني:

حيث ان:

G= معامل جيني.

Bi = النسبة المئوية لفئات الأفراد.

Ci= النسبة المئوية للدخل.

(ai+ci) = النسبة المئوية التراكمية للدخل.

ai+(ai+ci)= النسبة المئوية التراكمية لدخل كل فئة وللفئة السابقة. (سكيك، ٢٠١٥).

جـ: معامل كوزنتس:

في عام (١٩٥٥)، اقترح العالم كوزنتس والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل بحيث يمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العائلات والأفراد في كل فئة دخليه، كتقسيم الفئات إلى عشر فئات متساوية، وتتراوح قيم معامل كوزنتس ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل (المحمدي والمحمدي، ٢٠١٦) ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di-10|}{10}$$

حيث إن:

K: قيمة معامل كوزنتس.

Di: النسبة المئوية للدخل التي تتلقاه الفئة العشرية (i).

di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية (i).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي (10).

ويتبين من الصيغة أعلاه أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماماً، فان كل فئة عشرية تحصل على (١٠%)، من الدخل لأنها تتضمن (١٠%)، من السكان، وان قيمة معامل كوزنتس تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما كانت قيمته أكبر كلما كان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً وأكبر، وقد قرر كوزنتس ان التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ثم يصل إلى اقصى درجاته ليعود مرة أخرى، أي ان درجات التفاوت تبدأ بالانخفاض مع التقدم في عملية النمو الاقتصادي (خواجة،٢٠٠٧).

وهناك عدد من المقاييس والمؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها لقياس التفاوت ومنها، المدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، بالإضافة إلى مؤشر "تايل" الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا إن اهم مؤشر يستخدم في الأدبيات الموجودة هو معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز في الأساس (الزرري، ٢٠١٥).

مشكلات قياس تفاوت توزيع الدخل:

أجمعت مختلف الدراسات على ان قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل تواجهه صعوبات عديدة وخاصةً في الدول النامية، حيث نجد ان هناك قلة في البيانات والتقديرات المتاحة عن توزيع الدخل وإن وجدت هذه البيانات فهي تقريبية وغير دقيقة وذلك بسبب تنوع مصادرها (ونوس،٢٠١١)، وبذلك فان القياس السليم لتوزيع الدخل واتجاهاته عبر الزمن عملية معقدة خاصة في ظل ندرة البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها

ويمكن إيجاز المشكلات التي تواجه قياس التفاوت فيما يلي (عجب الله، ٢٠١٥):

١- عدم توفر بيانات التفاوت في العديد من الدول، فما زالت بعض الدول لا تجري إحصائيات حول الدخل والإنفاق. أما بالنسبة للدول التي تجريها، فيؤدي اختلاف معايير القياس إلى ظهور مشكلات المقارنة بين الدول الأخرى.

٢- هناك صعوبة تواجه الباحثين في تكوين سلاسل زمنية للتفاوت وذلك لصعوبة توفر البيانات المطلوبة.

٣- اذا توفرت البيانات فإنها تتوفر بشكل تجميعي، يتمثل في جداول بها فئة الدخل مقابل عدد السكان في هذه الفئة ومتوسط الدخل مما يثير صعوبات في قياس التفاوت، ويحتاج إلى بيانات على مستوى الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تتم دراسة التوزيع عادة على أساس بيانات تجمع باستخدام العينات، ويشوب البيانات المستخلصة من هذه الدراسات عدد من أوجه القصور، فمن الصعب ضمان كون العينة كبيرة وممثلة للمجتمع بكفاءة عالية.

إن دراسة التوزيع تتم عادة على أساس بيانات تجمع عن طريق العينة وان أجوبة الأفراد في هذه العينات سيعتمد عليها في تقدير الدخل أو الإنفاق، وهنا تكمن مشكلة أولاً الاتجاه للتفاخر، حيث يؤدي إلى تقديرات اعلى من الحقيقة. وكذلك الرغبة في الحصول على إعانة (الفقراء) أو الخوف من الضرائب (الأغنياء) التي تؤدي إلى تقدير اقل من الحقيقة (السيد،٢٠١٥).

المبحث الثالث - النمو الاقتصادي

مقدمة:

يعد النمو لاقتصادي من المفاهيم التي رافقت عمليات التنمية الاقتصادية في كثير من الأحيان وهو من المفاهيم التي يعنى بها الاقتصاد الكلي، وعلى الرغم من ان النمو الاقتصادي يقيس احد المؤشرات الرئيسة في الاقتصاد وهو الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن عملية النمو في حد ذاتها ماهي الا حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة لا يمكن إخضاع العديد منها لقياس معين. لذلك برزت نظريات عدة لتفسير النمو الاقتصادي على أساس العوامل التي يستند عليها، فضلاً عن مجموعة الفروض التي تستند اليها تلك النظريات، وان عملية استهداف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية هو بذاته الإصلاح الاقتصادي (المزرعي،٢٠١٢).

إن النمو الاقتصادي من المواضيع التي ركز عليها الفكر الاقتصادي منذ نشأته، حيث لا يمكن الفصل بين النمو والحقائق الاقتصادية التي ينشأ منها النمو، وان روافد النمو معروفة وواضحة وهي الزيادات في الكمية والنوعية للموارد بجميع أشكالها، وفي اغلب الخطط التي توضع للنمو تكون الغاية هي بلوغ المعدل المطلوب للناتج أو دخل الفرد خلال الفترة المخطط لها، ولقد تركزت كل التطورات التي حصلت في نظريات النمو على المعلومات التفصيلية التي تبحث عن مصادر هذا النمو ووسائل التخطيط له (الزرري وبطارسة،٢٠١٥)، ولا شك ان العديد من الدول وضعت نماذج نظرية واختارت النموذج أو التوليفة الأفضل التي تحقق لها النمو، وفي بلدان أخرى وضعت جداول للتشابكات القطاعية في توازن النمو بين القطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة في اقتصاد الدولة والتغلب على الاختناقات وعدم التوازن في النمو بين تلك القطاعات، فضلاً عن الاستخدام الكفوء للبرامج الخطية كأسلوب لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد من اجل تحقيق معدلات النمو المرجوة (ALAkayleh,2011).

أولاً: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعاً لاختلاف وجهات النظر التي تبناها مريدو هذا المفهوم، فمنهم من عرف النمو الاقتصادي بانه "قدرة الاقتصاد على الإنتاج عبر الزمن" (عباس،٢٠١١).

وعرفة الاقتصادي الأمريكي (كوزنتس) هو إحداث أثر زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية (المسعودي،٢٠١٠).

وعرفه آخرون على أنه " الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" فضلاً عن ارتفاع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي " (سراج،٢٠١٦).

وهناك تعريف آخر على انه "عملية تغيير في مقادير اقتصادية معينة خلال مدة زمنية طويلة نسبياً " (سلمان،٢٠١٥)

وهناك ثلاث خصائص تتصف بها عملية النمو وهي (الوزني والرفاعي،٢٠٠٩):

أ- انها عملية أي انها تتصف بالاستمرارية على مدى زمني.

ب- انها تشمل تغيراً في لمقادير اقتصادية معينة.

ت- انها تحدث من خلال الزمن، لذا فهي تتصف بالحركية في طبيعتها لان فيها خاصيتين من خواص الحركة وهما التغير والزمن.

وهناك تعاريف أخرى منها " هو عملية زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبرة فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة النضوب ".(الموسوعة الحرة_ التنمية الاقتصادية).

ويعرف أيضاً بانه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم (الجنابي، ٢٠١٥).

وهناك تعريف آخر وهو " الزيادة في إجمالي الدخل والناتج في بلد ما مصحوباً بالزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة (ابو احمد،٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

حسب الدراسات هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي وهي:

أ- **النمو المتوازن والنمو غير المتوازن: وهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة إنماءً متساوياً ومتناسقا بحيث يحقق بمجموعه نمواً منتظماً وسليما ومتكاملاً يسهل نقل الاقتصاد القومي من مرحلة إلى مرحلة متقدمة، ومن اهم رواده شومبيتر ونيركسيه وكينز وارثر لويس، اما النمو غير المتوازن فهو نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة نمواً مترابطاً ولكن غير متساوٍ أو متماثل بشرط ان لا يذهب احد القطاعات الاقتصادية أو احد فروع الإنتاج بعيداً جداً عن خط سير النمو العام للاقتصاد الوطني كما يراها هيرشمان (عباس،٢٠١١)**

ب- **النمو القاسي: وهو ذلك النمو الذي يجسد حالة إفادة شريحة الأغنياء والرأسماليين من عوائد النمو، ويقبع الملايين من أفراد المجتمع عن المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع، ومثالاً على ذلك البرازيل والمكسيك (Ahliwalio.M, 1976).**

ت- **النمو الخانق: وهو النمو الذي لا يصاحبه المناخ الديموقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد العديد من الدول التي تقدمت في الجانب الاقتصادي، ولكن أنظمتها السياسية اتسمت بالقمع والاضطهاد وكتم الأصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وساد هذا النوع في دول تشيلي وجنوب أفريقيا (Khaifa,Al-Mutairi,2012).**

ثالثاً: سمات النمو الاقتصادي:

يمكن ان يحصل النمو الاقتصادي اذا توفرت الظروف الآتية:

أ- زيادة حجم الإنتاج: ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة (سلمان، ٢٠١٥).

ب- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجح من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو (سكيك،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- التقدم الاقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد (المسعودي،٢٠١٠).

رابعاً: عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال ويضاف لها التقدم التكنولوجي وسنتحدث عنها بشكل سريع.

أ- العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجية رأس المال.(Hassine,2014).

ب - التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

١- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

٢- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي (كنقر وبعشوم، ٢٠١٦).

خامساً: مقاييس النمو الاقتصادي:

درجت العادة في الفكر الاقتصادي على استخدام مؤشرين من اجل معرفة درجة قياس النمو في البلدان وهذان المؤشران هما:

أ: الناتج الإجمالي الحقيقي: وهو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يسمى معدل النمو، ويتم حساب الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب الناتج المتحقق في البلد بالأسعار الثابتة، باستخدام الأسعار الاسمية المنكمشة وذلك باستعمال مؤشر الأسعار، ومقارنته بأسعار الفترات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابقة ومعرفة معدل النمو (خشيب،٢٠١٥)، وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس إلا انه لم يلق قبولاً لدى الاقتصاديين وذلك لان زيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادياً عندما يكون نمو السكان أكبر (عجيمية وناصف، ٢٠٠٦).

ب: الدخل الفردي أو الدخل الحقيقي: وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في قياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، ويمثل هذا المؤشر حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان، وحيث ان الناتج المحلي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام، فان حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينطوي على تقدير حصة الفرد من السلع والخدمات التي يمكن له ان يحصل عليها في بلد، ومقارنتها بحصة الأفراد الاخرين في البلدان الأخرى (سراج، ٢٠١٦).

سادساً: مراحل النمو الاقتصادي:

قسم روستو عام (١٩٦٠) النمو الاقتصادي لخمس مراحل وهي:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بمجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، كما ان ٨٠% من الأفراد يعملون في القطاع الفلاحي والزراعة، والدخل الوطني يصرف أشياء غير إنتاجية، والسلطة تكون في أيدي الإقطاعيين وتكون مركزية، والجيش يدعم هذه السلطة، كما ان الأرض تتميز بضعف مردودها في الهكتار الواحد(الجنابي،٢٠١٥)

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الانطلاق: ان هذه المرحلة تتميز بمرحلة انتقالية للانطلاق، تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (زراعية، تجارية، النقل)، وارتفاع الاستيراد الذي يمول من صادرات المواد الأولية، ويتطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة، ومن ثم يتطور المجتمع الذي بدوره يتقبل إدخال التكنولوجيا، وفي مرحلة الانطلاق يرتفع الإنتاج الحقيقي للفرد، وحدوث تغيرات كثير في التقنيات المستخدمة في الزراعة والصناعة، وتبرز الثقافة التي تريد إدخال التكنولوجيا للعمل، حيث شبه الاقتصاديون هذه المرحلة بمرحلة بدء الثورة الصناعية، وبقول روستو (ان في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من ٥% إلى ١٠% من الناتج الداخلي (سلمان،٢٠١٥)

جـ- مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال: وتعتبر أطول الفترات نسبياً مقارنة بالفترات السابقة ويرتفع فيها حجم الاستثمارات من ١٠% إلى ٤٠% من الناتج الوطني، وتنتشر فيها زيادة المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية، كذلك تتغير بنية العمال ويتم إدخال العمالة الماهرة، وتتطور التجارة الخارجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى الاقتصاد التبادلي عالمياً (البطران،٢٠١٣).

د- مرحلة الاستهلاك الواسع: وفي هذه المرحلة يرتفع الدخل الفردي الحقيقي، بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى الانخفاض في حصة الإنفاق الاستهلاكي بينما ترتفع حصة الإنفاق على الحاجات والسلع الكمالية، وتتميز هذه المرحلة بظهور ورواج نوع جديد من السلع التي تسمى بالسلع المعمرة، وظهور قطاع جديد في الاقتصاد وهو قطاع الخدمات ويبدأ تمركز السكان في المدن أكثر منه في الريف. (علي،٢٠١٣).

سابعاً: خصائص النمو الاقتصادي:

هناك عدد من العلماء الاقتصاديين الذين حاولوا ان يبرهنوا ان النمو الاقتصادي للدول مهم وان هناك مقومات ومحددات من شأنها ان تقوم بتحفيز عملية النمو الاقتصادي ومن هؤلاء العلماء (سيمون كوزنتس) الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث عمل كوزنتس عدة أبحاث ودراسات عن النمو الاقتصادي وعلاقته بعدد من المتغيرات واستنتج ست خصائص من شانها ان تزيد من وتيرة النمو أو تثبطه (Ostrya and Berj,2011).

لقد عرف كوزنتس النمو الاقتصادي على انه (الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايدلوجية التي تحتاجها عملية الإنتاج)

وقد أوضح كوزنتس ست خصائص للنمو الاقتصادي وهي\ (Kuznets,1955):

أولاً: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني:

لقد مرت الدول المتقدمة الآن وهي في بداية مراحل النمو ومنذ دخول الثورة الصناعية إلى تذبذب في معدلات النمو وارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي وارتفاعات متفاوتة في الزيادة السكانية، فقد بلغ النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي خلال ال٢٠٠ سنة الماضية ما بين ٢% و١% من النمو السكاني، وقد تضاعفت خلال ال٣٦ سنة بالنسبة للناتج المحلي. إلا إن الانفجار اصبح بعد الثورة الصناعية حيث قدر ان الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي أكبر مما عليه قبل الثورة الصناعية بـ ١٠ مرات وقد تضاعف النمو السكاني من ٤ إلى ٥ مرات عما كان عليه قبل الثورة الصناعية.

ثانياً: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج حيث أكدت الدراسات للبنك الدولي ما توصل إليه كوزنتس ان إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي. بمعنى ان جميع عناصر الإنتاج يجب ان تعمل بطاقتها وبكل أشكالها، وقد أظهرت الدراسات ان الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة لعناصر الإنتاج في أي دولة أدت إلى النمو الاقتصادي من ٥٠% إلى ٧٥%.

ثالثاً: المعدلات المرتفعة في تحول الهيكل الاقتصادي:

وقد قصد كوزنتس في هذه الخاصية ان الدول المتقدمة الآن كانت في السابق تعتمد اعتماداً كلياً على القطاع الزراعي وان التحولات في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي ماهي الا طفرة في النمو الاقتصادي وحاجة السكان للبضائع والخدمات نتيجة لزيادة النمو السكاني أدت إلى التحول إلى القطاعات الصناعية والخدمية وهذا ما أشار إليه كوزنتس ان التحولات في الهيكل الاقتصادي للدول هو مؤشر للنمو الاقتصادي لها.

رابعاً: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي:

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيديولوجيات. وتسمى هذه العملية بالتحديث (المسعودي،٢٠١٠)، ومن هذه التغييرات هي:

١- الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير وطريقة العمل والإنتاج والاستهلاك بالنسبة لجميع مفاصل الحياة.

٢- التخطيط الاقتصادي: وهذا بدورة يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية النمو والتنمية الاقتصادية.

٣- التعادل والتوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويعني ذلك ان تكون العدالة في التوزيع هي السائدة في تلك المجتمعات وتقليل الفروق في الثروات وعدم تركز الدخول عند فئة معينة من الناس.

٤- تحسين الاتجاهات والمؤسسات: وهذا يعتبر ضروريا وذلك لكونه يؤدي إلى المنافسة بين العمال كما ان النقابات في شتى المجالات تلعب دوراً مهماً من خلال تشجيعهم على الإبداع وزيادة الإنتاجية وان زرع القيم والمثل العليا والكفاءة ورفع مستويات الذكاء والحفاظ على الوقت وعدم الهدر، وهذه تؤدي إلى زيادة النمو.

خامساً: الامتداد الاقتصادي الدولي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بها الميل التاريخي للدول الغنية التي تريد السيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية. وهذه الأنشطة ممكنة بالنسبة للدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والفقيرة وذلك من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال المواصلات والاتصالات وكل هذه الوسائل أدت إلى سهولة التحرك للدول الكبيرة للسيطرة على الموارد الأولية التي لم تكن موجودة في القرن الماضي.

سادساً: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج المحلي عبر القرنين الماضيين نجد ان التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم وان هؤلاء الأقلية من السكان يتمتعون بأكثر من ٨٠% من الناتج العالمي (تودارو، ٢٠٠٦).

نظريات النمو الاقتصادي:

عند الحديث عن النمو الاقتصادي يجب علينا الرجوع إلى نظريات النمو الاقتصادي والآراء التي وضعها أو جاء بها الاقتصاديون الأوائل التي تضمنتها الكتب الاقتصادية وسنذكرها بشيء من السهولة:

أولاً: نظرية أو تحليل ادم سمث:

حيث ساهم مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تعرضه للمبادئ التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابة الشهير "ثروة الأمم" (ونوس،٢٠١١).

وقد وضح ان التخصص وتقسيم العمل يجب ان يسبق بتراكم رأسمالي يكون متأتياً من الادخار، وان الادخار يكون عنصراً أساسياً لعملية النمو الاقتصادي، وأشار أيضاً ان وجود التراكم الرأسمالي سيجعل عملية النمو بحالة متجددة دائماً، ان النقطة الأساسية من تحليل (ادم سمث) هو في تقسيم العمل حيث يؤدي التقسيم إلى رفع مستوى الإنتاجية وبدورها تزيد الأجور والدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية منها للادخار والاستثمار، فمزيد من التقسيم يضاف له التقدم التكنولوجي يزيد الإنتاج وتزيد الأرباح وهكذا (عجب الله،٢٠١٥).

ثانياً- تحليل دافيد ريكاردو:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين وهما نظرية "مالس" للسكان وقانون تناقص الغلة (كنقر وبعشوم،٢٠١٦)، يرى ريكاردو ان الزراعة هي من اهم القطاعات الاقتصادية، حيث قال في تحليله، ان عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، فسوف تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، وهنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح ويقل التراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يقوم بإيقاف عملية النمو. (سراج، ٢٠١٦).

ثالثاً: تحليل توماس مالتس:

حيث قال ان رفاهية الإنسان وسعادته تتوقف اولا وقبل كل شيء على زيادة الموارد بنسبة تعادل زيادة السكان على الأقل، وقد بنى مالتس نظريته في السكان على مبدأين أساسيين هما:

المبدأ الأول: ان الغذاء لازم لحياة الإنسان وضروري لاستمرار حياته.

المبدأ الثاني: ان الغريزة تحكم ميل كل من الجنسين إلى الآخر.

ويلخص مالتس فرضياته ليرى السكان يتزايدون بشكل متوالية هندسية في حين ان الموارد لا تزيد على شكل متوالية حسابية بل تتناقص (النجفي، ٢٠١٢).

رابعاً: شومبيتر ونظريته في النمو الاقتصادي:

اختلفت الخطوط التي رسمها شومبيتر لنظريته في النمو الاقتصادي والأبعاد التي خلفها الاقتصاديون التقليديون، حيث تأثر بالآراء الماركسية والفكر الاقتصادي الحديث الذي كان يميل إلى النظام الرأسمالي، لأنه كان يرى بأن النظام الرأسمالي شرط أساس لعملية النمو الاقتصادي (جوارتيني وواستروب،٢٠١٣). لقد تضمنت عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر مهمة وهي، الابتكار، والمنظم، والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، فدور المنظم يعتبر المبتكر والمجدد لعملية الإنتاج التي يتواجد بداخلها دالة العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي، بل المنظم الذي هو ليس رجلاً عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم للعملية الإنتاجية شيئاً جديداً (شهاب واحمد، ٢٠١١). وقد أكد شومبيتر ان تقديم منتج جديد وإجراء تحسينات مستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى النمو، وان مهمة المنظمين هي التحرك بدافع الرغبة لإيجاد أسواق تجارية خاصة بهم لكي يثبتوا تفوقهم وبهذا سيحصلون على متعة الإنجاز (عجب الله، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: نموذج هارود- دومار:

ويعد هذا النموذج من أسهل وأكثر النماذج اتساقاً وشيوعاً، وقد تم تطويره في أربعينيات القرن الماضي ليرتبط بإسمي الاقتصاديين، البريطاني(هارود) والأمريكي (دومار)، حيث بينا كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك أما بتخفيض معامل (رأس المال/الادخار)، أو زيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل) (Chany and Fru, 2014)، وبالتالي فأن هذا النموذج قد اخذ بعين الاعتبار كلاً من العرض والطلب، وعلى الرغم من ان نموذج "دومار" يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوق العمل(تودارو، ٢٠٠٦).

وقد كان تحليل "هارود" أكثر تكاملاً من تحليل "دومار"، لكونه اخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، الا انه عادة ما يتحدث عن هذا النموذج لان هذين التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً (المشهداني، ٢٠١١).

سادساً: النظريات الحديثة للنمو: نموذج سولو:

يرجع الفضل في إرساء البنية الأساسية لنظرية النمو النيوكلاسيكية إلى دراسة " سولو"، حيث ركز على عنصري العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية وأوضح إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهو يمثل امتداداً لنموذج " هارود ودومار " وقد ركز هؤلاء على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم بعد ذلك يصبح النمو الاقتصادي بالمجتمع(Hassina, 2014)، ولكن نموذج "سولو" قام على أساس تطوير نموذج "هارود_ دومار" وذلك عن طريق إدخال عنصر إنتاجي آخر وهو عنصر العمل، هذا فضلاً عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني التكنولوجي إلى معادلة النمو الذي يظهر اثره النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي(المحمدي وعبيد،٢٠١٦).

وعلى عكس نموذج هارود- دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فأن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل وراس المال في الأجل القصير، وفي ظل ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً في الأجل الطويل، فأنه يمكن ان يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو (Saunders,2009)، وعلى الرغم من ان سولو مثله مثل غيره من الاقتصاديين افترض ان المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج اطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى، ارتكز سولو في نموذجة على دالة "كوب دوجلاس"، حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي دالة طردية في ثلاثة متغيرات وهي: عنصر العمل غير الماهر وعنصر رأس المال المادي والبشري والمستوى التكنولوجي ويكون ثابت في الأجل الطويل (السيد،٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطبقاً لهذا النموذج فأن النمو في الناتج المحلي يكون مصدره واحداً أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية (Petersen and Schoof,2015):

- حدوث زيادة في كمية ونوعية عنصر العمل وذلك عن طريق النمو السكاني والتعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

ووفقاً لهذه المعطيات فإن النموذج افترض ان زيادة معدل الادخار المحلي، ومن ثم الاستثمار في هذا الادخار سيؤديان إلى التراكم الرأسمالي في المجتمع، مما يترتب عليه زيادة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر يتحقق بصورة افضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة التي تكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية فقط لذلك ستكون الاستثمارات منخفضة بسبب انخفاض المدخرات والدخول (Karl, 2007).

سابعاً نموذج ميد:

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٧، وهو من انصار المدرسة النيوكلاسيكية توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقاً لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي حيث افترض "ميد" ان الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة التامة في جميع أسواقه، وثبات العوائد على عناصر الإنتاج، وكل السلع الاستهلاكية والرأسمالية يتم إنتاجها محليا، ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، الاستخدام الكامل للأرض والعمل، نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الأجل القصير والأجل الطويل، إمكانية الإحلال بين السلع الرأسمالية بعضها ببعض، وبين السلع الاستهلاكية بعضها ببعض (خشيب،٢٠١٥). وقد اعتقد "ميد" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتة، كما ان نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية للعناصر، أي ان الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وان جميع التغييرات التقنية تؤدي إلى تغييرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما ان التغييرات في عناصر الإنتاج (كمياً) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لان مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتاً في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فان النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط (التميمي، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع - العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

مقدمة

تعد مشكلة توزيع الدخل في الدول النامية، من المشاكل التي آثارت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، وذلك لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، والتي تشكل نسبة كبيرة منها من جهة، واعتبارها هدفاً من أهداف النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وقد سعت الكثير من النظريات إلى شرح الكيفية التي تؤثر بها اللامساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وقد صنفت هذه النظريات إلى نظريات اقتصادية، ونظريات الاقتصاد السياسي، وقد لوحظ ان هذه النظريات لم تتفق فيما بينها على اتجاه العلاقة أو الميكانيكية التي ينتقل من خلالها التأثير على احد المتغيرات التفاوت والنمو أو النمو والتفاوت.

وقد تباينت آراء الاقتصاديين من خلال دراستهم التحليلية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وابتداءً في الفكر اليوناني القديم يرى افلاطون ان تقسيم العمل متأتي من اختلاف طبيعة الكفاءات لدى الإنسان، وهذا بدورة ينتج تباين طبقي، لذلك اقترح حياة مشاعية لطبقة الحكام ومساعديهم، وحرية التملك لطبقة المنتجين، كما اوجز بضرورة تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش والفقر المدقع (شقير، د.ت).

كما تطور الفكر الاقتصادي في عهد الرومان الذين اكدوا على حق الملكية، وحق التعاقد، وتنظيم العبيد والرقيق، وقد شهدت هذه الفترة نقلة نوعية عند ظهور الديانة المسيحية التي أصرت على تغيير الكثير من هذه التعاقدات وتم سحبها إلى العلاقات الإنسانية فيما بين البشر وقد أصبحت آنذاك المصدر الأول للفكر الاقتصادي الأوربي طيلة القرون الوسطى (ابو حمد، ٢٠١٥).

أما القفزات النوعية التي حصلت في الفكر الاقتصادي بصورة عامة، وتوزيع الدخل بشكل خاص، فهي تلك القفزة التي حدثت مع ظهور الإسلام، ففي مجال توزيع الدخل فقد اعطى الإسلام وسائل عديدة للدولة من اجل تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، ومنها موارد الدولة الإسلامية، والزكاة، ونظام الإرث، والكفارات، والصدقات، وغيرها. وقد اكد الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية على أفكار عديدة لتبني التوزيع العادل للدخل مثل فكرة الثمن العادل، والأجر العادل، وحالة المنافسة الكاملة، وقد رفض الإسلام أي شكل من أشكال الاحتكار، ورفض التسعير الإجباري، كما انه تجب العمل على القادر عليه ونظم حصة العمل، ومنح حق الملكية الخاص، الا انه منعها عن بعض المواد مثل (الماء والكلاء والنار والملح) (صقر، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أخذت مشكلة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي مكان الصدارة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث احتلت مكانة متميزة في عهد الاقتصادي ريكاردو حيث بين انه لا يمكن لاي مجتمع ان يكون مزدهراً وسعيداً، اذا كان معظم سكانه يعيشون في حالة فقر وحرمان. وأشار ريكاردو في نظرية الدخل ان هناك مبدأين الأول: مبدأ الحرية لتوضيح حصة الريع. والثاني: مبدأ الفائض لتفسير توزيع الناتج القومي بعد طرح الريع بين الأجور والأرباح.(دوح،وعمر،٢٠٠٧).

لقد تصاعد الاهتمام بتوزيع الدخل وعدالته وعلاقته بالتطور والنمو الاقتصادي في بداية ستينيات القرن الماضي على نحو خاص عندما أظهرت تجارب عدد من الدول النامية ان التفاوت في توزيع الدخل يزداد حدة في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، وهو امر مؤثر على مستويات المعيشة في تلك الدول على اعتبارها الهدف الرئيس لعمليات النمو والتنمية الاقتصادية، كما أشارت الدارسات والتجارب إلى ان عمليات النمو والتنمية الاقتصادية السريعة تؤدي دائماً إلى زيادة التفاوت في الدخول بين الأفراد، وعليه ولغرض تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل أو على الأقل تجنب ازدياد التفاوت في ذلك التوزيع عليه يمكن التضحية بنسبة من النمو الاقتصادي، ذلك لكون توزيع أكثر عدالة مع نسبة نمو اقتصادي معينة افضل من توزيع دخل اقل عدالة مع نسبة نمو كبيرة (ياسين،٢٠١٠).

إن قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته في النمو الاقتصادي أصبحت مسألة هامة في كثير من بلدان العالم، وقد حاول الكثير من علماء الاقتصاد والإحصاء ان يجدوا قوانين يتم بموجبها قباس التفاوت في توزيع الدخول بين طبقات الشعب، ومن اشهر هؤلاء العلماء الإحصائيين هو (باريتو Pareto)، حيث اكتشف هذا العالم قانون سمي فيما بعد بأمثلية باريتو، ومفادها انه كلما زاد الدخل كلما أدت هذه الزيادة إلى زيادة التفاوت في توزيع هذا الدخل وذلك بسبب ظهور قوى ومتغيرات تعمل على هذا التفاوت وزيادة i، وفي مقدمة هذه المتغيرات هو الفساد (احمد،٢٠٠٩).

ويعتبر أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي هو الاقتصادي سيمون كوزنتس (Kuzents, S.) وذلك من خلال بحث نشره عام (١٩٥٥) حيث استطاع من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية طويلة أمدها (٢٥) حيث استطاع خلال هذا البحث ان يجد عدد من المحددات التي من شأنها ان تترجم العلاقة بين التفاوت والنمو وقد سردها بمجموعة نقاط وهي:

أ- تحديد العوامل التي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل وقد قسمها إلى مجموعتين:

الأولى: وهي تعزى إلى تركز الادخارات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع أصولها الدخلية.

الثانية: حيث نسبت إلى الهيكل الصناعي، حيث تحركت اغلب الدول المتقدمة من قطاع الزراعة إلى قطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة، حيث زاد هذا التحول قيمة أو حجم التفاوت في الدخل.

ب- تحديد العوامل التي أدت إلى اتساع حدة التفاوت في توزيع الدخل، مثل نظام الضرائب، والإعانات والخدمات العامة. ومن خلال هذه الدراسة وصل كوزنتس إلى استنتاج مفاده ان العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرف (U)، أي ان التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم تزداد حدته حتى يبلغ اقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ومن ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في المراحل المتقدمة من عملية النمو الاقتصادي وقد استطاع كوزنتس من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية أخرى قام بها عام ١٩٦٣ (ابو احمد،٢٠١٥).

هناك دراسة أخرى تقدم بها الاقتصادي بوكرت (Poukert, F.) عام ١٩٧٣، وقد استخدم فيها معامل جيني، لقياس التفاوت في توزيع الدخل، واعتبره متغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية. وقد استخدم بيانات أسلوب المقطع العرضي لعينة من الدول النامية والدول المتقدمة، عددها ٥٦ دولة، وقد بينت ان التفاوت في الدخل أخذت بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وان التفاوت الكبير يكون في الدول النامية بسبب ان الحصة العالية من مستلمي الدخل تكون للـ(٥%) من السكان (Pouket,1973).

وفي عام ١٩٧٦ تقدم الاقتصادي أهل والي (Ahliwalio , M.) بدراسة تجريبية، استخدم فيها أسلوب البيانات المقطعي العرضي لعينة من الدول عددها ٦٠دولة، منها ٤٠ دولة نامية، و١٤ دولة متقدمة و٦ دول اشتراكية، وكانت مدة الدراسة ٩ سنوات امتدت من عام (١٩٦٠-١٩٦٩)، وقد طبق الاقتصادي الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل متغير داخلي معبراً عنه بثلاث متغيرات وهي: (حصة الدخل لادني ٤٠ %، ولأعلى ٢٠ % من السكان) والنمو الاقتصادي كمتغير خارجي، معبراً عنه أيضاً بثلاثة متغيرات وهي (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومربع المتغير السابق، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي). وبعد ذلك قام بإضافة متغيرات أخرى إلى المعادلة من اجل قياس أثر التنمية الاقتصادية، على توزيع الدخل. وقد أظهرت نتائج الدراسة هذه تأييداً لفرضية كوزنتس والتي مفادها ان التفاوت في الدخل يكون مقلوب الحرف (U)، اذا أن حصة الدخل لأدنى (٤٠%) من السكان انخفضت حتى وصل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى (٤٠٠$) سنوياً، والعكس حدث بالنسبة لحصة الدخل لأعلى (٢٠%) من السكان. ولم ترتبط حصة الدخل بعلاقة سواءً بالانخفاض أو الارتفاع مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للفئة الوسيطة الـ(٤٠%) من السكان، وقد ارتبط متغير معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعلاقة موجبة ومعنوية مع حصة الدخل لأدنى (٤٠%) من السكان، وهذا يعني وحسب نتائج الدراسة ان النسبة العالية من النمو الاقتصادي لها أثر إيجابي على المساواة النسبية في الدخل وذلك لمساهمتها العالية في زيادة حصة الدخل للفئات الدنيا من السكان (Ahliwalio , 1976).

وفي دراسة حديثة اعدها البنك الدولي (World Bank) عام ١٩٩٣ بينت ان الدول التي استطاعت ان تزيد معدلات النمو الاقتصادي لديها مع تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، تميزت باعتمادها على سياسات تنموية شاملة، مع تدخلات حكومية مناسبة، واستقرار أكبر في أوضاعها السياسية والاقتصادية، كما انها حققت معدلات عالية من التطور في مجال التعليم والتدريب مع اتباعها سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية، ثم توجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، وغيرها من البرامج التي كانت تهدف إلى تحقيق حالة التوازن بين القطاعات المكون لاقتصاديات تلك الدول التي أجريت عليها الدراسة (المشهداني وشاوي، ٢٠٠٢).

كما إن هناك دراسة حديثة أجراها الاقتصادي العراقي (سجيع هاني العفير عام ٢٠٠٢)، على الاقتصادي العراقي أظهرت أن حدة التفاوت في توزيع الدخل تتناسب طردياً مع نمو القطاع الخاص، وعكسياً مع توسع القطاع العام. إذ تبين إن زيادة المساهمة النسبية للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض في قيمة معامل جيني بمقدار (٠،١٧)، وهي نسبة لابأس بها، ويمكن ان تفصح لنا أهمية القطاع العام ودوره في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخـــــل (العفير،٢٠٠٢).

هناك دراسات تعزو التفاوت في توزيع الدخل القومي خلال مراحلة الأولى للنمو الاقتصادي إلى طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث ان المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي حسب نموذج لويس تتركز في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظف ولكن ارتفاع الأجور والإنتاجية فيه يكون سائداً، وعلى ذلك نجد ان الفجوة في الدخل بين القطاع الحديث وبين القطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية لتبدأ بالانخفاض في المراحل اللاحقة، وهذا كله لا يمكن أن يخرج عن صلب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، التي تعتقد بأن التفاوت في توزيع الدخل المحلي هو من شروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدورة إلى التخفيف من حدة الفقر وذلك برفع مستويات المعيشة لجميع السكان في المدى الطويل (محمد،٢٠٠٨).

إن الحجة الأساسية لتبرير التفاوت الكبير في توزيع الدخل تلخصت في كون ان الدخل الشخصي المرتفع هو شرط ضروري للادخار ومن ثم الاستثمار والنمو الاقتصادي حسب نموذج (هارود-دومار)، وحسب هذا النموذج فإن قيام الأغنياء بادخار واستثمار نسبة من دخلهم، فسيكون من الممكن تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، لذلك فأن الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من التفاوت هو الذي يستطيع ان يستثمر بنسبة أكبر وبالتالي تحقيق معدلات نمو اعلى، على العكس في الاقتصاد الذي يتسم بعدالة في التوزيع فأنه سينعكس على تحسين مستوى معيشة الفقراء، أي يجب التركيز على زيادة النمو، وبعد ذلك كيفية توزيعه، وليس العكس (عبد الكريم، وهيبة،٢٠١٣).

وقد عارض العديد من الاقتصاديين هذا التحليل للعلاقة بين النمو والتوزيع في الدخل خصوصاً في الدول النامية وذلك من خلال المرتكزات التالية:

١- وجود دلائل أثبتت ان الأغنياء في الدول النامية لا يميلون إلى الادخار واستثمار نسبة كبيرة من دخلهم في الاقتصاد المحلي، وإنما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم على السلع المستوردة وبالتالي فأن هذا السلوك لدى الأغنياء قلل من فرصة تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مما أدى إلى سوء أوضاع الفقراء.

٢- يؤدي ارتفاع مستوى دخل الفراء إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية المنتجة محلياً، والذي يؤدي بدورة إلى زيادة الطلب على العمال ومن ثم زيادة الاستثمار، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو.

٣- إن انخفاض مستويات دخل الفقراء ومعيشتهم يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وانخفاض إنتاجيتهم الاقتصادية، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، لذلك من المتوقع ان السياسات الهادفة إلى زيادة مستويات دخل الفقراء تؤدي إلى زيادة تحسين معيشتهم وبالتالي زيادة في إنتاجيتهم وبالتالي زيادة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (السلطان، ٢٠٠٧).

٤- ارتفاع درجة عدم المساواة وانتشار الفقر، وما يترتب عليها من عدم القدرة على الحصول على الائتمان، وعدم القدرة على الدعم المالي لتعليم أطفالهم، وغياب فرص الاستثمار العيني والنقدي، كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد من النمو يكون اقل مما يجب ان يكون لو كان هناك مساواة أكبر في الدخل.

٥- إن السياسات الهادفة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل توسع قاعدة المشاركة في عملية النمو، بينما التفاوت الكبير في التوزيع وزيادة حدة الفقر تقلل من الحوافز المادية والعينية للعمل، وخلق ظروف رافضة للتطور الاقتصادي من قبل الطبقات الدنيا من المجتمع طالما أنها بعيدة عن تذوق ثمار هذا التقدم (كيبداني، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن بلدان الوطن العربي تتفاوت في مستويات معيشتها، كما تتفاوت في معدلات الإنفاق الاجتماعي، حيث سنركز اهتمامنا في هذه الدراسة على توصيف عام لأنماط النمو والتوزيع والفقر في الدول العربية. فقد أظهرت عدة بحوث العلاقة الوثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو من جهة وفيما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى. فسوء توزيع الدخول يثبط معدلات النمو كما يؤثر سلباً على مستويات الفقر. والعلاقة السببية في الاتجاه المعاكس قائمة أيضاً، فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة في التنمية والتطوير. ولهذا سنحاول تحديد ملامح مستويات الدخل الإجمالي والدخل الفردي ودرجة عدالة توزيعه ومستويات الفقر في الدول العربية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان تحقيق النمو السريع والتقليل من الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخل ليست أهداف متعارضة، لذلك يجب على البلدان سواءً النامية أو المتقدمة أن تهتم بسياسة التقليل من الفقر من اجل خلق أوضاع مناسبة لنموها الاقتصادي وتعميق مشاركة جميع طبقات المجتمع في عملية النمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس - نبذة عن الاقتصاد الأردني

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا صغيراً وفي نفس الوقت مفتوحاً على الاقتصاد العالمي ومرتبطاً به على المستويين الإقليمي والدولي وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية، والحوالات، والمساعدات والعمالة والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة، وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم الدخل الفردي الذي هو المحرك الأساس لهذه العملية الاقتصادية والعجلة الاقتصادية التي من شأنها أن تزيد الطلب ويزداد التشغيل والعرض، ونتيجة لهذا الواقع الاقتصادي، في ضوء محدودية موارده الطبيعية ومعدل البطالة العالي حاليا، يهدف الأردن إلى تبوّؤ مركز قيادة إقليمية ومصدر عالمي معتمد لمنتجات تكنولوجيا المعلومات وخدماتها، إضافة إلى تزويد أنواع أخرى من الخدمات، ولقد أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية بشكل عام والاقتصاديات الإقليمية بشكل خاص.

ومن خلال السلسة الزمنية لفترة الدراسة والتي تكون بدايتها تسعينيات القرن الماضي فقد أظهر الاقتصاد الأردني علامات انتعاش إيجابية وذلك نتيجة التطبيق الصحيح والصارم للإصلاحات الاقتصادية الشاملة وبلوره برامج إعادة تنظيم للاقتصاد الأردني والتي اشرف عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد تم إنجاز الهدف الأساس الا وهو النمو الاقتصادي وقد حدث ذلك فعلاً حيث حقق الهدف التنموي بدون تضخم، وبدأ الاقتصاد الأردني يتعافى ويكشف عن علامات استثمارية لنمو موجة التصدير لدية، وقاد هذا النمو القوي مجموعة من القطاعات مثل الصناعة والمال والتأمين والعقارات والزراعة وخدمة الأعمال إلى بر الأمان (نشرة منظمة التعاون الاقتصادي الدولي OECD، ٢٠١٦).

وعلى الرغم من عدم وجود استقرار سياسي وضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تمكن الأردن من شق طريقه نحو تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة. يتمثل النجاح الكبير للاقتصاد الأردني في مستوى التعليم العالي، الذي ساعد على إيجاد مجموعة من المغتربين ذوي الدخول العالية في دول الخليج، بتحويلات سنوية كبيرة واستثمارات ثابتة في الأردن بمعدل يفوق ٢، مليار دولار أمريكي سنوياً، مما يزيد من فرصة استثماراتهم للمبالغ التي يحولونها في شتى القطاعات. (تقرير منظمة التنمية الدولية، ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك عدد من الخصائص والسمات التي يمكن ان نلاحظها في الاقتصاد الأردني ويمكن تقسيمها إلى مجموعة من الثوابت التي يصعب تغييرها في المستقبل المنظور.

يتميز الاقتصاد الأردني ومثلما اسلفنا سابقاً بشحة الموارد الطبيعية والبشرية حيث يتسم الأردن بندرة الموارد الطبيعية مقارنة بما متاح منها في محيطها الإقليمي، وقد نتج عن ذلك ان توجهت جهود التنمية نحو الاستغلال الأمثل وهو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد القليلة مع تعظيم النفع منها ومن هناك كانت مشروعات الاحتكار الوطني للموارد الطبيعية مثل الفوسفات والأسمدة والبوتاس، أما في مجال الموارد البشرية فقد اتسم الأردن بانخفاض نسبة مشاركة الفرد في النشاط الاقتصادي والتي لم تتجاوز الـ ٢٣%، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع حيث بات الفرد الأردني يعيل ٤ أفراد في المتوسط العام (العزاوي، ٢٠٠٩).

ويعتبر الاقتصاد الأردني صغير الحجم وتميز بالانفتاح الإقليمي والعالمي، وتبلورت هذه الخاصية في صغر الحجم للاقتصاد بحقائق جغرافية وديموغرافية سكانية واقتصادية، حتى وان كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان يحكمان البعدين الأوليين في صغر الحجم، فأن البعد الاقتصادي لصغر حجم الاقتصاد بتمثل أساساً في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية وما يؤكد ذلك أن الاقتصاد لا يمتلك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته واستيراداته، ولكن يتحدد ذلك السعر بالنسبة للأردن في ضوء المعاملات التجارية الدولية العالمية.(طاقة وآخرون، ٢٠٠٨).

كما إن الاقتصاد الأردني يتميز بضيق السوق المحلي بجانبية، جانب الطلب (الطلب الكلي)، وجانب العرض حيث يعرف السوق الأردني بأنه سوق ضيق الاستيعاب، وهذا يعني ان هناك فوائض إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب على استيعابها لصغر حجم السوق، مما يحتم القائمين على اقتصاد الأردن السعي الحثيث والدائم من اجل فتح قنوات وأسواق جديدة، من ناحية أخرى فإن شحة الموارد وتركزها حتم دوماً الحاجة إلى استيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردني لتغطية الطلب الفائض عن إمكانية الإنتاج المحلي، ويمتاز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد إقليمي النسق دولي التأثير ذلك كونه يرتبط ارتباطا إقليمياً ودولياً لتحقيق أهداف التنمية واستكمال الحاجات الضرورية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها، ناهيك عن استيعاب الفائض من الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التي يمكن ان تقدمها تلك الفوائض، وفي ظل هذا الارتباط الإقليمي الأساسي والدولي التكميلي فقد اضحى الاقتصاد الأردني مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدتها الأسواق الإقليمية بوجه خاص والأسواق الدولية بشكل عام (الجابري والزبيدي، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك بعض السمات المتغيرة في الاقتصاد الأردني والتي من شأنها ان تلعب دور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية للأردن، حيث ان الدور الإنتاجي للدولة يسيطر على الحلقات والمؤسسات الإنتاجية الأساسية والكبيرة الحجم وذلك لأسباب تتعلق بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات أو لوجود البعد الاستراتيجي المحيط في الأردن لتلك الاستثمارات، إضافةً إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة مما جعل قضية استقطاب رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار في تلك القطاعات والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وضخمة أمراً في غاية الصعوبة، حيث مثلت سيطرة الدولة على تلك المؤسسات الإنتاجية الكبيرة بحدود ٢٠% من إجمالي القيمة المضافة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وكان ابرزها في مجال الصناعة الاستخراجية والمياه والكهرباء والنقل والاتصالات والتعدين (الشاعر، ٢٠١٢).

أما في مجال التجارة الخارجية فيمكن القول ان الاقتصاد الأردني لدية تركيز جغرافي وسلعي في تجارته الخارجية حيث تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سماته الأساسية ليكون اقتصاد إقليمي النزعة دولي التأثير (الابراهيم، ٢٠٠٦)، وبرز في هذا الاتجاه التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية للأردن، حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (النسق الإقليمي)، بمعدل يقدر ب ٥٠% من إجمالي صادرات الأردن، مع تركز ثلث استيرادات الأردن من الدول الأوربية وهذا هو (النسق الدولي)، وبإضافة استيراداتها من الدول العربية بنسبة ٢٠% فأن هاتين الكتلتين تسيطران على ما يزيد عن نصف استيرادات السوق الأردني (الجنابي، ٢٠١٥).

كما تعد سيطرة قطاع السلع المحلية (الخدمات أساساً) على هيكل الناتج المحلي من ابرز السمات التي يمتاز بها الاقتصاد الأردني، حيث عكس صغر حجم الاقتصاد وشحة توفر الموارد وطبيعة السوق آثارها بشكل واضح على هيكل القطاعات المولدة للدخل، فكانت قطاعات لسلع المحلية (الخدمات والتجارة المحلية) هي المسيطرة على هيكل الناتج المحلي حيث مثلت ما يقارب ٧٠% من هذا الناتج (الحموري والقلعاوي، ٢٠٠٦).

وأخيراً وليس آخراً فأن ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية والتي عانى منها الاقتصاد الأردني على مدى الفترات المتعاقبة والتي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل واضح في نهاية عقد الثمانينات أدت إلى ضعف الترابط القطاعي ووجود خلل في التركيب القطاعي بسبب توجه العمليات الاستثمارية باتجاه واحد، مما افضى ان تصب مخرجات العملية الإنتاجية باتجاه الاستهلاك النهائي فقط،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى جانب آخر فإن هيمنة بعض القطاعات على الاقتصاد بفعل تدفقات مبيعات منتجاتها للخارج، كما أدى استيراد السلع الوسيطة والنهائية إلى الاختلال بين العناصر المكونة للبنية الاقتصادية وتعميقها في السوق العالمية (العزاوي، ٢٠٠٩).

وآخراً وعلى الرغم من عدم وجود استقرار سياسي وضعف الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، تمكن الأردن من شق طريقه نحو تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة، كل هذا في ظل قيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، والتي عكف في تشكيل حكومة كان همها إيجاد سلسلة من الإصلاحات المالية والقضائية التي تهدف إلى تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص وتحويل الدور الحكومي من شريك مسيطر في الاقتصاد إلى دور المنظم والمراقب والمحفز للأسواق المنافسة وتوفير الأرضية المناسبة للقطاع الخاص لكي يتولى دورا أكبر في الاقتصاد، إضافةً إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لها دور كبير في عملية النمو الاقتصادي وتقليل البطالة من خلال توفير فرص العمل للشباب العاطل وتحريك العجلة الاقتصادية.

جدول (١) بعض المؤشرات الاقتصادية الحيوية للاقتصاد الأردني لمدة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

السنوات	التضخم%	البطالة %	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي /أسعار ثابتة	الناتج المحلي الإجمالي /أسعار جارية	الصادرات	المستوردات	الرقم القياسي للأجور	الإيرادات العامة	النفقات العامة	إجمالي الدين العام مليون دينار
٢٠٠٩	-٠,٧	١٢,٩	٥,٩٨٠	٩٧٥٩,٩	١٦٩١,٢	٣٥٧٩٢.	١٠١٠٧	١٠٩,٨	٤,٥٢١	٦,٠٣٠.	٩،٦٦٠
٢٠١٠	٥,٠	١٢,٥	٦,١١٣	٩٩٨٥,٥	١٨٧٦٢,٠	٤٢١٦٩.	١١٠٥٠	١١٠,٧	٤,٦٦٢	٥,٧٠٨	١١،٤٦٢
٢٠١١	٤,٤	١٢,٩	٦,٢٤٩	١٠٢٤٣٨.	٢٠٤٧٦,٦	٤٨٠٥٩.	١٣٤٤٠	١١١,٣	٥,٤١٣	٦,٧٩٦	١٣،٤٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٢	٣,٤	١٢,٢	٦,٣٨٨	١٠٥١٥٣.	٢١٩٦٥,٥	٤٧٤٩٦.	١٤٧٣٣	١١١,٣	٥,٠٥٤	٦,٨٧٨	١٦,٥٨٠
٢٠١٣	٣,٤	١٢,٦	٦,٥٣٠	١٠٨١٢٨.	٢٣٨٥١,٦	٤٨٠٥٢.	١٥٦٦٧	١٠٠,١	٥,٧٥٨	٧,٠٧٧	١٩,٠٩٦
٢٠١٤	٤,٦	١١,٩	٦,٦٧٥	١١١٤٧٦.	٢٥٤٣٧,١	٥١٦٣٠.	١٦٢٨٠	١١٥,٢	٧,٢٦٧	٧,٨٥١	٢٠,٥٥٥
٢٠١٥	٣,٤	١٣,٠	٩,٥٣٢	١١٤١٤٢.	٢٦٦٣٧,٤	٤٧٩٧٦.	١٤٥٣٧	١٢٠,٥	٦,٧٩٧	٧,٧٢٢	٢٤,٨٧٦
٢٠١٦	٢,١	١٥,٣	٩,٧٩٨	١١٦٤٢٩.	٢٧٤٤٤,٨	٤٣٦٩٣.	١٣٦٣٧	١٢١,٤	٧,٠٦٩	٧,٩٤٨	٢٦,٠٩٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بنشرات البنك المركزي الأردني للأعوام السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢) السلسلة الزمنية لمعامل جيني الخاص بالتفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي للأردن للمدة (١٩٩٣- ٢٠١٦)

السنة	معامل جيني	النمو الاقتصادي
1993	0.402	4.6
1994	0.392	5
1995	0.382	6.2
1996	0.39	2.1
1997	0.361	3.1
1998	0.365	3.2
1999	0.391	3.4
2000	0.4	4.2
2001	0.391	5.2
2002	0.369	5.8
2003	0.373	4.2
2004	0.368	3.6
2005	0.364	4.1
2006	0.399	3.1
2007	0.412	2.2
2008	0.393	3.2
2009	0.328	3.5
2010	0.376	2.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6	0.376	2011
2.7	0.336	2012
2.8	0.678	2013
3.1	0.621	2014
2.4		2015
0		2016

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر من وزارة التخطيط الأردنية دائرة الإحصاء قسم دراسات الفقر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس - الدراسات السابقة

أولاً:- الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة عباس (٢٠١١)، النمو الاقتصادي والمؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور معدلات النمو في الاقتصاد العراقي عن طريق الاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي والكمي بما يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة. وحاولت الدراسة الوقوف على أسباب انخفاض وتذبذب معدلات هذا النمو في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث.

وقد قامت بدراسة المتطلبات والسبل الممكنة لزيادة معدلات النمو في المستقبل. إلا إن هذا النمو في الاقتصاد كان لديه معوقات وهي عدم فاعلية السياسات الاستثمارية المطبقة في تحقيق ذلك القدر من التراكم الرأسمالي الذي يحقق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه. هناك اختلال واضح في العلاقة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب. ومن اجل تحقيق أهداف النمو يجب الأخذ بنظر الاعتبار العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا وان هناك إمكانيات مادية وبشرية في العراق متوفرة لأجل ذلك، وتمركز الموارد الاقتصادية وأساليب التخطيط الجيدة من اجل تحقيق تلك الغاية في رفع معدلات النمو.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتأخذ بنظر الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية للمتغيرين في محل الدراسة.

٢- دراسة البطران (٢٠١٣)، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ م).

ترمي هذه الدراسة إلى اختبار التأثيرات المتبادلة بين اللامساواة في توزيع الدخل، التي تقاس بمعامل جيني، والنمو الاقتصادي، مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة الدول المختارة للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) وذلك باستخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بينت النتائج أَن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وانتهى تحليل هذا النموذج إلى أَن زيادةً عامل جيني بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة بمقدار ٧٤٤$ أي أن لارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.

٣- دراسة البشير ووهيبة (٢٠١٣)، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، وذلك بتسليط الضوء على الجانب النظري للعلاقة فيما بين المتغيرات ومن ثم تحليل بعض الإحصائيات المتوفرة حول تلك الدول عينة الدراسة، وتحديداً واقع ثمار النمو ومدى تأثيره على الفقر في هذه الدول، وقد حاولت الدراسة التركيز على تحليل تلك العلاقة من خلال معرفة ما هو واقع توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقد أظهرت النتائج ان اتجاه متوسط الدخل الفردي للدول العربية يشير إلى الزيادة ولكن بشكل طفيف، ولكن بالرغم من هذه الزيادة تبقى مشكلة الفقر أثر كبير على المجتمعات العربية، نتيجة لانخفاض أسعار البترول فان الدول النفطية حققت معدلات نمو منخفضة على الرغم من دخلها المرتفع حيث أدى هذا الانخفاض في أسعار البترول إلى انخفاض متوسطات دخولها، انخفاض دخل الفقراء سيؤدي إلى خفض إنتاجيتهم الاقتصادية وذلك بسبب فقرهم في الحصول على الصحة والتغذية وهذا الانخفاض يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

٤- دراسة بخيت وموسى (٢٠١٤)، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق.

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة دور التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل في العراق منطلقاً من مشكلة أساسية تتمثل بأن العدالة الاجتماعية من المسائل التي تثير اهتمام جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلد.

حيث تحاول أغلب البلدان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ومن ثم تقليل التفاوت الاجتماعي، فالعراق من البدلان التي عانت من الحروب والظروف التي مر بها واصبح من البلدان التي تتميز بوجود تفاوت في توزيع الدخل، وبذلك انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان التحويلات الاجتماعية تلعب دور مهم في إعادة توزيع الدخل عبر الآثار التي تفرزها التخصيصات الحكومية لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: يجب الأخذ بنظر الاعتبار اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية عند إنشاء المشاريع ذات التفضيل في رفع مستوى الدخول للطبقات المختلفة عن طريق ما توفره هذه المشاريع من ايدٍ عاملة، وتنشيط القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية من اجل زيادة الإنتاج وتقليل البطالة من خلال توفير فرص عمل للأفراد، القيام بدعم الأسعار للمستهلكين وخصوصا ذوي الدخل المحدود وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية.

٥- دراسة سكيك (٢٠١٥)، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٣.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من العوامل المحددة لتوزيع الدخل في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، ومتغير الانقسام السياسي كمتغير نوعي)، وقد بين معامل جيني كمتغير تابع.

وقد استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة للدراسة، معتمداً على طريقة المربعات الصغرى.

وقد أثبتت الدراسة إلى ان العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح كانت علاقة عكسية وعملت على تقليل التفاوت، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي كانت إشارة العلاقة موجبة، أي انها عملت على زيادة التفاوت، ويعني انه عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التوزيع العادل للدخل، كما ان متغير الإنفاق لم يعمل على تقليل التفاوت حيث كانت الإشارة موجبة مع معامل جيني، وهذا يعني قصور السياسة المالية في علاج التفاوت في توزيع الدخل. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في جوانب الخدمات الأساسية خصوصاً الفئات ذات الدخل المتدني من اجل رفع المستوى المعيشي لنصيب ادنى ٤٠% من مستلمي الدخل، كما أوصت بضرورة إعادة صياغة خطط التنمية على أساس استجابة الهيكل الإنتاجي لتحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

٦- دراسة السيد (٢٠١٥)، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً .

حيث أوضحت الدراسة ان الاقتصاد المصري كان ينمو بمعدلات مرتفعة نسبياً خلال فترة الدراسة إلا إن توزيع الدخل في هذه الفترة كان متفاوتاً، وهو يعني ان نمط النمو الاقتصادي في مصر لم يؤد إلى انخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل على مدار ٢٥ سنة الماضية التي تمثل فترة الدراسة حيث كان مؤشر جيني لمصر يتراوح بين(٠،٤٥ و٠،٣٠ نقطة)، وقد ثبت عدم وجود تأثير معنوي لمعامل جيني الذي يقيس مستوى العدالة في توزيع الدخل على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أشارت نتائج تقدير النموذج إلى عدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنوية هذا المتغير الذي بلغ (٠،٠١٣-) وبقيمة اختبارية 1,09 T-)، والتي تثبت أيضاً وجود ارتباط بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي، عكس باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى الذي تبث وجود ارتباط بينها كمتغيرات مستقلة وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعتبر من فروض النموذج المقترح.

٧- دراسة المحمدي والمحمدي (٢٠١٦)، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤).

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل واختبار العلاقة والتأثيرات التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، وذلك باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد بينت النتائج ان هناك علاقة دالية توازنيه تبادلية طويلة الأجل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة الدراسة وقد انتهى التحليل إلى ان تأثير النمو الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخول كان إيجابياً مما يعني ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (١٠٠) دينار ستؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار (٠،٥٦١٧) وحدة وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل، وان زيادة التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (١٣،٨٥١٧) وحدة، وهذا يدل على ان التفاوت في توزيع الدخل يثبط النمو الاقتصادي ويحد من متوسط نصيب القرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الدراسات باللغة الإنكليزية:-

١- دراسة Amarauty (2009)

Income Inequality and economic growth in Laten America

اللامساواة في الدخل والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية

هدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من كافة النواحي التطبيقية والنظرية، وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدت على المعلومات الكلية للبلدان في أمريكا اللاتينية، وقد أوجدت الدراسة ان الاختلاف في التقنيات الاقتصادية والمعلوماتية في تلك البلاد أدى إلى ظهور اللامساواة، وقد استخدمت البيانات المقطعية للاقتصادات الكلية لتلك الدول للفترة مابين ١٩٨٦ و٢٠٠٦ وتم تحليلها بنظام البانل داتا، حيث أظهرت النتائج ان مستوى اللامساواة في الدخل له تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي ذلك نتيجة اختلاف مستوى الإنتاجية المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكل فرد في الدول قيد الدراسة، كما أظهرت الدراسة ان العلاقة بين اللامساواة في الدخل والنمو كانت سلبية في البلدان ذات مستوى الفقر الأكثر، وإيجابية عند البلدان ذات مستوى الغنى الأكثر، إضافة إلى ان السياسات المتبعة في تلك الدول له تأثير على هذه العلاقة.

٢- دراسة Hakizimana (2013)

Socio-economic inequality in south Africa according to different disparity indices.

عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في جنوب أفريقيا وفقاً لمؤشرات التفاوت.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديد عدد من المناطق في جنوب أفريقيا حيث تعاني من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي باستخدام بيانات التعداد لعام ٢٠١١ وقد استخدمت مؤشرات مختلفة لقياس هذا التفاوت المكاني بهدف إيجاد النهج المناسب لقياس التفاوت في ظل ظروف مختلفة.

وقد استخدم الباحث في دراسته عدداً من التدابير في الدراسة، المؤشر المركب متعدد الأبعاد من الحرمان، معامل جيني؛ معامل كوزنتس. مؤشر عدم المساواة ثيل، ومؤشر أتكينسون، في الدراسة استخدمت دراسة المستوطنات أو الأماكن القريبة من المستوطنات وحسب تقسيمها من قبل المراكز الرئيسة في التعداد السكاني، وذلك بسب تأثير الفصل العنصري على المجتمع الجنوب أفريقي.

وتوصلت الدراسة إلى ان الحلول كان يجب اتخاذ تدابير مختلفة تكون أكثر مناسبة في المستوطنات قيد الدراسة في البلاد، وهذا يعني أن هناك حاجة للتدخلات السياسات والاقتصادية المختلفة للتصدي للتحديات في المناطق المدروسة.

٣- دراسة Hassine (2014)

economic inequality in the Arab Region.

التفاوت الاقتصادي في المنطقة العربية.

هدفت الدراسة إلى معرفة التفاوت الاقتصادي عن طريق مسح البيانات الجزئية لتقييم المستويات والمحددات الاقتصادية وعدم المساواة ل ١٢ دولة عربية. وقد ركزت على الفوارق الاقتصادية بين الريف والحضر، فضلاً عن العاصمة.

واستخدم الانحدار البسيط لتحليل الفجوات الاجتماعية عبر التوزيع الكامل لمستويات الدخول. وقد وجد التحليل ان مستويات التفاوت معتدلة ومتقاربة، حسب معامل جيني لتوزيع الدخل حيث تراوحت بين ٣٠,٧ في ليبيا و٤٥ في موريتانيا، وان سبب هذا التفاوت والاختلاف جاء بسبب التركيبة السكانية ورأس المال البشري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت الدراسة ان هناك عدم المساواة بين المناطق الحضرية وغير الحضرية في كثير من البلدان، وذلك بسبب الاختلافات في حجم الأسر وشكلها وبشكل خاص يعود إلى الموارد البشرية المتواجدة في الدول.

٤- دراسة Chany and Fru (2014)

A Study on Inequality and Economic Growth; Empirical Evidence from The south African Development Community.

دراسة عن اللامساواة والنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من منظمة التطوير، دول جنوب افريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتطوير الاقتصاديات التي تنتمي إلى منظمة دول جنوب افريقيا (SADC) وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية لاقتصاديات تلك الدول لفترات زمنية ما بين ١٩٩٥و٢٠١٠، وأظهرت نتائج هذه الدراسة ان هناك عوامل ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في بلدان هذه المنظمة وان أكثر هذه العوامل تأثيراً هي، اللامساواة في توزيع الدخل، ومعدلات الصرف للعملات، أما العامل الأكثر الذي كان له تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي لدول المنظمة هو ريع التعدين في الأراضي الجديدة.

٥- دراسة Fawaz etal. (2014)

A refinement of the relationship between economic growth and income inequality.

تحسين العلاقة ما بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل للفترة ما بين ١٩٦٠ و٢٠١٠ لمجموعة من الدول في العالم، وقد استخدمت البيانات لتلك الدول من تقارير البنك الدولي حيث تم تصنيف الدول واقتصاداتها إلى دول ذات دخل منخفض ودول ذات دخل مرتفع أو دول فقيرة ودول غنيه، واقد استخدم الباحثون في منهجية الدراسة إلى تعبئة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج اسمه (GMM) وهي طريقة لتحليل البيانات الآنية لـ٥٠ دولة ذات دخل منخفض و٥١ دولة ذات دخل مرتفع.

وأظهرت النتائج ان هناك علاقة سلبية بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في البدان ذات الدخل المنخفض، وعلاقة إيجابية بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما ان هناك علاقة معنوية إيجابية بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الأزمنة والفترات القصيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- دراسة (Federico and Ciogano, 2014).

Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth.

"اتجاهات تفاوت الدخل واثرها على النمو الاقتصادي"

في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء هي في أعلى مستوى لها منذ ٣٠ عاما. اليوم، فان أغنى ١٠ في المائة من السكان في منطقة منظمة التعاون والتنمية يكسب ٩,٥ أضعاف دخل أفقر ١٠ في المائة؛ في s١٩٨٠ وبلغت هذه النسبة ٧: ١، وهي ترتفع باستمرار منذ ذلك الحين، ومع ذلك ففي كثير من الأحيان فإن الارتفاع في عدم المساواة ليس فقط على ارتفاع اسهم الدخل الأعلى بل شمل الدخل الكلي، وارتفعت المداخيل في الفئات الدنيا أبطأ كثيرا خلال السنوات التي كان الاقتصاد فيها مزدهراً وانخفضت خلال فترات الركود، وتستكشف هذه الدراسة ما إذا كانت هذه التطورات قد يكون لها تأثير على الأداء الاقتصادي للدول. واستناداً تغطي البيانات الموحدة لدول منظمة التعاون الاقتصادي على مدى ال ٣٠ عاما الماضية، حيث يوحي التحليل الاقتصادي القياسي أن عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو اللاحق. على وجه الخصوص، وما يهم أكثر هو الفجوة بين الأسر ذات الدخل المنخفض وبقية السكان. في المقابل، تم الاستنتاج على أن الأشخاص ذوي الدخل المرتفع اذا كانوا بعيدا عن بقية السكان فان هذا البعد سيضر النمو. وهناك دراسات أيضا قيمت "نظرية تراكم رأس المال البشري" حيث وجد ان لرأس المال البشري قناة يتم من خلالها عدم المساواة وهذا يؤثر على النمو الاقتصادي، ان التحليل على أساس البيانات الدقيقة قيد الدراسة من مسح (PIAAC) أظهر ان المستوى العلمي المتدني للكبار من الممكن ان يزيد التفاوت في الدخل عن طريق خفض تنمية المهارات لدى الأبناء من خلال خلفية التعليم الأبوية الفقيرة، من حيث كمية التحصيل التعليمي للأبناء وبصورة مختصرة النتائج التعليمية للأفراد الذين يأتون من خلفيات أكثر ثراء، فهذي لا تؤثر على عدم المساواة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- دراسة Kiatrungwilaikuh and Suriya (2015)

Rethinking Inequality and growth The KUZENTS Curve after the Millennium.

إعادة النظر في اللامساواة والنمو الاقتصادي: حسب منحنى كوزنتس بعد الألفية.

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة فحص محتويات منحنى كوزنتس وكيفية تحول هذا المنحنى إلى معكوس شكل (U) وذلك نتيجة العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي واللامساواة في الدخل بعد عام ٢٠٠٠.

لقد كانت منهجية الدراسة هي استخدام البيانات لـ٩١ دولة مختلفة في الفترة الواقعة بين (٢٠٠٠ و٢٠١٢) وتم استخدام برنامج البانل داتا من اجل الوصول إلى النتائج التي كان الباحثون يريدوها، حيث تم اخذ مجمل بيانات معامل جيني لتلك الدول وقد قورنت بالنمو الاقتصادي لتلك الفترة، حيث أظهرت النتائج ان هناك علاقة ما بين النمو الاقتصادي ومعامل جيني وعدم المساواة خصوصاً عندما كان المنحنى على شكل حرف (U) وذلك نتيجة حقوق العمل لنقابات العمال في تلك الدول وأيضاً الحركة الكبيرة التي عاصرت ذلك الزمن من انتقال العمل من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي مما أدى إلى قلة التفاوت وتحقيق نمو اعلى في الاقتصاد وتخفيض اللامساواة في توزيع الدخل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها كونها تخصصت بدراسة الاقتصاد الأردني وتأثير التفاوت في توزيع الدخل متمثلاً بمؤشر معامل جيني على النمو الاقتصادي في الأردن، وحسب علم الباحث فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى على مستوى بحث الماجستير عن التفاوت في توزيع الدخل وأثره على النمو الاقتصادي كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.Views).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المنهجية واختبار الفرضيات والنتائج

منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة التخطيط دائرة الإحصاء.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) وفليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل، ٢٠٠٥).

تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، ومتغير كمي، وهو المتغير المستقل. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهتم تحليل الانحدار الخطي البسيط بدراسة وتحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع.

نموذج الدراسة:

$$EG = \beta_0 + \beta_1 GC + u_i \ldots\ldots\ldots(1)$$

المتغير التابع:

حيث EG: النمو الاقتصادي في الأردن

المتغير المستقل:

GC: عدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جني)

u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولروفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٣) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول (٣) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
EG	المستوى	-1.787	-2.998	-1.754	-2.998	غير مستقرة
	الفرق الأول	-5.47	-3.004	-5.477	-3.004	مستقرة
GC	المستوى	-1.403	-2.998	-1.257	-2.998	غير مستقرة
	الفرق الأول	-6.181	-3.004	-6.181	-3.004	مستقرة

المصدر: إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٤) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	2	٠,٠٠٠***	٠,٠٠٠***

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و١٠% على التوالي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٤) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (٥) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيري الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول رقم (٥) اختبار التكامل المشترك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		Date: 04/12/17 Time: 21:18		
		Sample (adjusted): 1995 2016		
	Included observations: 22 after adjustments			
	Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.8229	15.49471	4.865777	0.194226	None
0.7347	3.841466	0.114823	0.005206	At most 1
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.7729	14.26460	4.750953	0.194226	None
0.7347	3.841466	0.114823	0.005206	At most 1
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):				

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

تشير قيمة كل من Trace وEigen إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):

$$EG = \beta_0 + \beta_1 GC + u_i \ldots\ldots\ldots(1)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (٦) نتائج الانحدار للمتغير المستقل عدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جني) على المتغير التابع النمو الاقتصادي في الأردن، ويتضح من النتائج وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جني) على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 7.152864- وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة يودي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (7.152864) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن، ومن خلال قيمة R^2=0.12 يتبين إن 0. 12 من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن سببها عدم المساواة في توزيع الدخل.

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار

		Dependent Variable: EG		
		Method: Least Squares		
		Date: 04/12/17 Time: 21:27		
		Sample: 1993 2016		
		Included observations: 24		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	4.343464	1.767038	7.675065	C
0.00921	-3.46948	2.061644	-7.152864	GC
0.123554	R-squared		0.083716	Adjusted R-squared
7.101390	F-statistic		0.0092120	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي:

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.
- عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نقبل الفرضية العدمية (H_0) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيري الدراسة أي أنها لا تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل
- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جني) على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 7.152864- وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة يودي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (7.152864) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لعدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأردن، ومن خلال قيمة R^2=0.12 يتبين إن 0. 12 من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن سببها عدم المساواة في توزيع الدخل. كما ويتبين من خلال قيمة الـ ف ومعنويتها إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج:

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت للتعرف على عدم المساواة في توزيع الدخل واثره على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي جاء على النحو الآتي:

أظهرت النتائج الخاصة بفرضية الدراسة وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لعدم المساواة في توزيع الدخل (معامل جني) على النمو الاقتصادي في الأردن، مما يدل على أن زيادة مستوى عدم مساواة في توزيع الدخل (معامل جني) يؤثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأردن، ويعود السبب في ذلك إلى أن عدم المساواة في توزيع الدخل يعد دليل على ارتفاع مستوى الفقر، ويمكن تبرير هذه النتيجة من خلال صعوبة إيجاد حلول عملية وناجعة للفقر والتي تكمن في أن السياسات المتعلقة بإيجاد حلول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات السكانية والتعليمية، والسياسات المتعلقة بالاستثمار والادخار والأجور وغيرها؛ ولإيجاد فرص حقيقية يجب القيام بإجراءات وإصلاحات جذرية على صعيد التنمية الاقتصادية، وجميع السياسات المتخذة في هذا المجال. حيث تواجه عملية التنمية الاقتصادية صعوبات والتي تتخلص بمحدودية القاعدة الاقتصادية وتركزها على أنواع معينة من النشاطات، ووجود ما نسبته (١٤%) من الأردنيين تحت خط الفقر، وضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي الخدمات والصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة بشكل أساسي، وأن (١٢,٥%) من القوى العاملة عاطلة عن العمل أي ان نسبة الفرد العامل إلى إجمالي سكان الأردن، وهي اقل نسبة على مستوى العالم حيث يعتمد (٤) أشخاص غير عاملين على عامل واحد، وإن خلق فرص جديدة للعمل غير كافية لاستيعاب الأعداد الكبير من القوى العاملة. إضافة إلى الجهود المبعثرة للتنمية الاقتصادية المحلية في مختلف المحافظات، وغياب المبادرات الذاتية، والرؤى الاستراتيجية الواضحة لكيفية النهوض بها والذي يؤدي إلى هجرة أبناء المحافظات إلى العاصمة، ومركزية صناعة القرار في العاصمة. كما بلغت نسبة الفقر في المملكة حسب منهجية السعرات الحرارية المعتمدة في البنك الدولي ومقارنتها عبر الزمن بالأسعار الثابتة (١٤,٤%) لعام ٢٠١٠، بينما بلغت (١٣,٣%) في عام ٢٠٠٨، ولكن تمكن منطقة هذا الاختيار لمنهجية رفع مقياس الفقر في أن مقياس الاحتياجات الأسرية ومستوى الرفاه للأسرة الأردنية قد تغير خلال العقود الماضية واتسعت دائرة المتطلبات المعيشية، وأن العديد من الاحتياجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستهلاكية سواء غذائية وغير غذائية باتت احتياجات ضرورية، الأمر الذي يعكس مستوى الرفاه لدى المواطن الأردني خلال الأعوام السابقة، واعتماد قيمة السلة الاستهلاكية لهذه الفئة من المجتمع وهي الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية غذائية وغير غذائية للفرد الأردني واعتبارها مرجعا لتحديد الفئات الفقيرة، كما تم مقارنتها مع بعض الاقتصاديات العالمية التي تقع في نفس فئة الدخل القومي. وبين التحليل أن نسبة الفقرة في عام ٢٠١٠ قد بلغت (١٤,٤%) باعتماد السلة الاستهلاكية للأسر في نفس العام، وهي نسبة الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن متوسط خط الفقر العام للمملكة، كما بلغ خط الفقر المطلق (الغذائي وغير الغذائي) ٨١٣,٧ ديناراً للفرد سنوياً(أي ٦٨ ديناراً للفرد شهرياً). وعلى مستوى الأسرة المعيارية والمكونة من (٥,٤) فرد بلغ خط الفقر ٤٣٩٤ ديناراً سنوياً (أي ٣٦٦ ديناراً شهرياً)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة البطران (٢٠١٣) التي أظهرت وجود العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، ودراسة عمران (٢٠١٣) التي أظهرت وجود علاقة بين التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة البشير ووهيبة (٢٠١٣) التي أظهرت نتائجها وجود العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، ودراسة السيد (٢٠١٥) التي أظهرت وجود علاقة عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، ودراسة دراسة عبد وعبيد المحمدي (٢٠١٦).

ويمكن تبرير هذه النتيجة من خلال السياسات والإجراءات التي تعتمدها البرامج والخدمات المقدمة في مؤسسات القطاع العام والخاص العاملة مباشرة في مجال الفقر والتي تعتمد على إعطاء الفقراء مزيداً من فرص العمل والأصول الإنتاجية والتي هي الوسيلة المستدامة للخلاص من الفقر والأكثر فعالية لمكافحته، من خلال رفع مستوى دخل الفرد وزيادة الإنتاجية لديه، إن أكثر المحاور والسياسات فعالية وسبيلاً للتخفيف من الفقر والبطالة ومنع حدوثهما هو الزيادة في قدراتهم الإنتاجية عبر رفع معدل النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الذي بدوره يزيد في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد في نصيب الفرد من الدخل والخدمات.

ويرى الباحث أن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد أن تهدف الحكومة إلى المحافظة على معدل التضخم عند مستوى مقبول، ويتوقع أن يؤدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، يصاحب ذلك زيادة معدل التشغيل وانخفاض في معدل البطالة، كما أن يجب اتباع السياسة النقدية تعمل على تشجيع تمويل المشاريع التي تستخدم الفقراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات الآتية:

١. التأكيد على ما ورد في وثيقتي الأجندة الوطنية وكلنا الأردن بضرورة تشكيل مجلس وطني للتنمية ومكافحة الفقر ينبثق عنه وحدة متخصصة تعنى بتطوير قاعدة بيانات عن إحصاءات ومعلومات ودراسات الفقر والفقراء وعن الخدمات والفرص المتاحة وتحديثها وإتاحتها للعموم ولمتابعة وتحليل تطورات ظاهرة الفقر في الأردن.

٢. إعادة النظر في قانون الضرائب والذي يعتبر العلاج الحقيقي لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل وذلك من اجل الضغط على أصحاب الدخول المترفعة للمساهمة في حل مشكلة الفقر والحد من هذا التفاوت .

٣. فرض ضرائب تتناسب مع أسعار السلع التفاخرية والترفيهية ذات الأسعار المرتفعة من اجل استخدام تلك الأموال في إعادة توزيعها للفقراء عن طريق شبكة الضمان والحماية الاجتماعية أو عن طريق بناء المصانع وتشغيل العاطلين عن العمل للحد من الفقر والحد من التفاوت.

٤. إعداد دراسات تفصيلية مستمرة تهدف إلى تطوير فهم واضح لأسباب الفقر وحراكه وخصائصه، تصدر سنوياً تقرير الفقر للمساعدة في قياس التطورات والإنجازات والإسهام في رسم السياسات وتصميم البرامج لمعالجة جذور المشكلة وتحديد أولويات مجابهتها وفق منهج وقائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

١. الإبراهيم، مروان (٢٠٠٨)، الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل قانون الاستثمار المؤقت رقم(٦٨ لسنة ٢٠٠٣). مجلة جامعة اليرموك.

٢. ابو احمد، رضا (٢٠١٠)، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية. مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة كربلاء، (١١).

٣. ابو احمد، صاحب (٢٠١٥)، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول العربية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، (٢٣)، العراق.

٤. احمد، يونس علي (٢٠٠٩)، تحليل وقياس الرفاهية بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، كردستان العراق.

٥. بخيت، حيدر نعمة وموسى، ظاهر عمران (٢٠١٥)، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (٣٢)، العراق.

٦. البشير ووهيبة (٢٠١٣)، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية.

٧. البطران، مصطفى (٢٠١٣)، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠). رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٨. البنداري، خالد (٢٠١٠)، تأثير التفاوت في توزيع الدخل على التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة النهضة، ١١(٣).

٩. التميمي، صابر عبد محمد (٢٠١١)، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي محاولة للقياس. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (٢٨)، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. تودارو، ميشيل (٢٠١١)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، الرياض: دار المريخ للنشر.

١١. الجابري، قصي والزبيدي، غيداء (٢٠١٣)، أثر الإصلاحات الهيكلية في عجز الحساب الجاري في الأردن للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٠). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٣٦(٩٧).

١٢. جاك بوكو (٢٠١٦)، مبادئ الاقتصاد الكلي، شمس الدين حريقة حسين كنقر، وتاج الدين حسن بعشوم، جامعة الخرطوم، السودان.

١٣. الجنابي، هيثم عبد القادر (٢٠١٥)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠١١). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٤٦)، العراق.

١٤. جوارتيني، واستروب (١٩٩٩)، الاقتصاد الكلي الاختيار الخاص والعام، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، وعبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ للنشر.

١٥. حقي، محمد احمد (٢٠١٠)، الاقتصاد الإسلامي في مفاهيم ومرتكزات" قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

١٦. الحموري، قاسم والقلعاوي، أسامة (٢٠٠٥)، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة. المجلة العلمية لكلية الإدارية والاقتصاد، جامعة قطر، الدوحة.

١٧. الحنيطي، دوخي والكرابلية، عماد (٢٠٠٨)، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن. مجلة الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.

١٨. خرابشة، عبد (٢٠٠١)، العوامل المؤثرة في تفاوت توزيع الدخل في الأردن. مجلة العلوم الإدارية، (٢٦).

١٩. خشيب، جلال الدين (٢٠١٥)، عناصر النمو الاقتصادي وفوائده. مجلة الاولكة للعلوم الاقتصادية، (٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠. دوح، حمادي وعمر، محمد (٢٠٠٧)، إمكانية التناسق بين التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل في اطار الفكر الإسلامي. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر.

٢١. الزرري، عبد النافع وبطارسة، عاطف (٢٠١٥)، أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢). مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٧(٢).

٢٢. السحيباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية. اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢٣. سراج، وهيبة (٢٠١٦)، هيكل توزيع الدخل واثره على زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر في الجزائر-دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسينة بوعلي، الجزائر.

٢٤. سكيك، مصطفى (٢٠١٥)، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣. رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

٢٥. السلطان، حسين علي (٢٠٠٧)، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

٢٦. السيد، زينب توفيق (٢٠١٥)، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحالة المصرية أنموذجاً. مجلة البحوث الاقتصادية، (٦٩)، مصر.

٢٧. الشاعر، وهيب عبدة،(٢٠١٢)، واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٢٨. شقير، لبيب (د.ت)، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٩. شهاب، سعد عجيل واحمد، عصمت بكر (٢٠١١)، أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل- حالة دراسية عن العراق. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، (١٤)، العراق.

٣٠. طاقة وآخرون (٢٠٠٨)، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، (١٧).

٣١. عباس، محمد جاسم (٢٠١١)، النمو الاقتصادي-المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٨). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (٢٧)، العراق.

٣٢. عباس، محمود جاسم (٢٠١١)، النمو الاقتصادي والمؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٣(٢٧)، بغداد.

٣٣. العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر النمو الاقتصادي في الأردن علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٩(٢٧).

٣٤. عثامنه، عبد الباسط (٢٠١٠)، توزيع الدخل والثروة في الإسلام. مجلة أبحاث اليرموك، ٢٧(١).

٣٥. عجب الله، سليمان خليفة مردوس (٢٠١٥)، دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان من عام ١٩٨٥- ٢٠١٠. رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.

٣٦. عجيمة وآخرون (٢٠٠٦)، التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

٣٧. العزاوي، ابتسام (٢٠٠٩)، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية دراسة لبلدان مختارة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣٨. العفير، سجيع هاني (٢٠٠٢)، تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (١)، بغداد، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٩. علي، عبد القادر علي (٢٠٠٦)، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية. سلسة اجتماعات الخبراء، (١٦)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤٠. علي، عبد القادر علي (٢٠٠٧)، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، (ط١)، بيروت: دار بيروت للنشر.

٤١. كيبداني، سيدي احمد (٢٠١٣)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر.

٤٢. محمد، احمد جاسم وعودة، محمد حسن (٢٠١٤)، دراسة وتحليل ارفاهية الاقتصادية في العراق للفتره(١٩٧٥-٢٠١١). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، (٣٣)، العراق.

٤٣. محمد، وائل فوزي عبد الباسط (٢٠٠٨)، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر-نموذج قياسي ودراسات مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر.

٤٤. المحمدي، ناظم عبد الله والمحمدي، مهند خليفة عبيد (٢٠١٦)، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة الاقتصاد والأعمال، جامعة غزة الإسلامية، (٥٤)، فلسطين.

٤٥. مخلوف، عز الدين (٢٠٠٦)، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية جامعة الجزائر.

٤٦. المزرعي، علي (٢٠١٢)، أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٨(١)، دمشق.

٤٧. المسعودي، توفيق عباس عبد عون (٢٠١٠)، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء في العراق-دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية، ٧(٢٦).

٤٨. المشهداني، عبد الغني عبد الله وشاوي، محمد بو جلال (٢٠٠٢)، القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة(١٩٧٤-١٩٩٤). مجلة تنمية الرافدين، ٢٤(٦٨)، جامعة الموصل، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٩. منظمة التنمية الدولية (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي المتخصص، آفاق الاقتصاد الأردني مقومات الإصلاح الاقتصادي المطلوب، تقرير منظمة التنمية الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥٠. المومني، محمد احمد عقلة (٢٠٠٥)، التحديات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي وسبل تذليلها في الأردن. مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق.

٥١. الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين (٢٠٠٩)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر.

٥٢. ونوس، منذر يوسف (٢٠١١)، توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سوريا الآثار الاقتصادية والاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

٥٣. ياسين، فايق جزاع (٢٠٠٩)، قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق لما بعد ٢٠٠٣. مجلة جامعة الكوفة، (١٦)، العراق.

٥٤. ياسين، فايق جزاع (٢٠١٥)، قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق لما بعد عام (٢٠٠٣). مجلة جامعة الأنبار، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأنبار، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Ahliwalio, M. (1976). Income Distribution and Development some Stylized Acts. **The American Economic Review**.

2. Alakaly, Faiyq (2011). Labor Migration Works Remittances Economic Activity, New Instrumental Variable for the Effect of Remittances in Jordan. **Social science Journal**, Al Yamamah University, 28(3).

3. Amarauty (2009). **Income Inequality and Economic Growth in Latin America.**

4. Berg, A.G. and Ostry, J. D. (2011). Equality and Efficiency. **Financial Development**, 48(3).

5. Case, Karl F. and Fire, Ray C. (2007). **Principles of Economics**, Upper Review, NJ: Pearson Education.

6. Catalano, Michel T., Leise Tanyal and Paff, J Tomas (2015). Measuring Resource Inequality: The Gini Coefficient. **Numeracy**, 12(2), Article 4.

7. Chany and Fru (2014). **A Study on Inequality and Economic Growth; Empirical Evidence from The south African Development Community.** 45(120).

8. Cingano, F. (2014). **Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth**. OECD Social, Employment and Migration Working Paper**s**, No. 163, Paris: OECD Publishing.

9. Fawaz etal. (2014**). A refinement of the relationship between economic growth and income inequality.**

10. Ghali, Khaifa, and Al-Mutiri, Naif H. (2012). Government Spending in a Dynamic Model of endogenous Growth With Application to the State of Kuwait. **Arab Journal of Administrative Science**, 19(3), Kuwait.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

12. Habibullah, Muzafer shah, Affizza, dayang, Puah, chin-hong (2012). Regional Income Disparities in Malaysia ; A stochastic Convergence Analysis. **Malaysia Journal of Society and Space**, 18(5).

13. Hakizimana, J M.V. (2013). **Socio-economic inequality in South Africa according to different disparity indices**. 22.

14. Hassine, Nadia Belhaj (2014). Economic Inequality in The Arab Region. **The world Bank Africa Region**, 31(53).

15. Kiatrungwilaikuh and Suriya (2015). **Rethinking Inequality and growth The KUZENTS Curve after the Millennium.**

16. Kuznets, Simon (1955). The American Economic Review. **Economic Growth and income Inequality**, XLV(1).

17. Ncobe, Mthule, and Anyanwa, John C. (2012). Inequality and Arab Spring Revolutions in North Africa and The Middle Eest. **Africa Economic Brief**.

18. Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**,10,139-162.

19. Nimah, Zina (2012). **Economic Growth and Inequality The Middle East An Expulsion of the Arab Spring**, ISPI, Analysis, no.105.

20. Ostry, Jonathan D., Berg, Andrew and Tsangarides, Charalambos G. (2014). **Redistribution, Inequality, and Growth.** IMF STAFF DISCUSSION NOTE (SDN/14/2).

21. Peterson Tuieb & Schoof, Ulrich (2015). **The Impact of Income Inequality on Economic Growth**, UNDP.

22. Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometric**, 75, 335-346.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. Pouket, F. (1973). Income Distribution at Different Levels of Development ; A surrey of Evidence. **International labour Review**, 108.

24. Saunders, Peter (2004). Towards Credible Poverty From Work: From, Income Poverty to Deprivation. **SPRC Discussion Paper.**

25. Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical approach**, London: Routledge.

26. Stock and Watson (1989). **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, MIT press national Bureau of economic research.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com